BADEA

المصرف
العربي للتنمية
الاقتصادية
في إفريقيا

تقرير فعالية التنمية

2023-2022

معًا من أجل إفريقيا

إخلاء المسؤولية:

"أعد موظفو المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (المصرف) هذا التقرير. كما ينوه أن جميع النتائج والتفسيرات والخلاصات الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة آراء المصرف أو مجلس إدارته أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن المصرف دقة البيانات الواردة في هذا التقرير، ولا تُعبر جميع الحدود والألوان والمسميات وغيرها من المعلومات الموضحة على أي خريطة في هذا التقرير عن رأي المصرف فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي إقليم، ولا تعكس أي تأييد أو قبول لهذه الحدود. ولا يوجد في هذا التقرير ما يُشكل أو يُعد تقييدًا أو تنازلاً عن الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها المصرف، فجميعها محفوظة له بصفة خاصة".

المحتويات

قائمة الجداول 02
الاختصارات 03
نبذة عن المصرف 04
رسالة من الرئيس مجلس الإدارة 12
رسالة رئيس المصرف 14
الملخص التنفيذي 16

الفصل الأول 32

هدف التقرير السنوي للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا حول فعالية التنمية ومضمونه

1-1 المقدمة 32
2-1 أهداف التقرير 36
3-1 تغييرات في البيئة الداخلية للمصرف 37

الفصل الثاني 40

التقدم الإنمائي في البلدان المستفيدة من المصرف

1-2 الأداء الاقتصادي والتوقعات 42
2-2 التقدم نحو أهداف التنمية المُستدامة وأجندة إفريقيا 2063 46
3-2 إسهام المصرف في أهداف التنمية المُستدامة وأجندة إفريقيا 2063 في البلدان المستفيدة 49

الفصل الثالث 52

ما خُطط له من نتائج تنموية وما حققته عمليات المصرف

1-3 المقدمة 52
2-3 الاستثمار في البنية التحتية لتحقيق الشمولية والتصنيع والابتكار. 57
3-3 تنمية سلسلة القيمة الزراعية من أجل التمكين والأمن الغذائي 66
4-3 تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال 71
5-3 القطاع الخاص وتمويل التجارة 74
6-3 تنمية القدرات 77

الفصل الرابع 82

الفعالية التنظيمية

1-4 الفعالية التشغيلية 84
2-4 تعزيز القدرات المؤسسية والتنظيمية للمصرف 88

الفصل الخامس 90

الخلاصة وخطواتنا المقبلة

1-5 الخلاصة 90
2-5 ملخص النتائج 94
3-5 التحديات الرئيسية والخطوات المقبلة 95

قائمة الجداول

الجدول 1: النتائج التي تحققت في البنية التحتية 58
الجدول 2: النتائج المخطط لها في سلسلة القيمة الزراعية 67
الجدول 3: النتائج التي تحققت في سلسلة القيمة الزراعية 67
الجدول 4: النتائج المخطط لها في ريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة 71
الجدول 5: النتائج التي تحققت في ريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة 71
الجدول 6: تأثير التمويل المقدم للقطاع الخاص على المجتمعات المستهدفة 75
الجدول 7: المِنح المعتمدة والمنجزة خلال الفترة 2022-2023 78
الجدول 8: نتائج ما بعد التقييم 85

قائمة الأشكال

الشكل 1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة التغير) 42
الشكل 2: مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية 44
الشكل 3: عدد أهداف التنمية المُستدامة المدعومة في كل عملية 49
الشكل 4: عدد أهداف التنمية المُستدامة المدعومة حسب نوع العملية 49
الشكل 5: عدد العمليات التي تسهم في كل هدف من أهداف التنمية المُستدامة 50
الشكل 6: التمويلات المقدمة من المصرف في 2022 55
الشكل 7: التمويلات المقدمة من المصرف في 2023 56
الشكل 8: عدد المعاملات المعتمدة للقطاع الخاص والتجاري 74
الشكل 9: مبالغ المعاملات المعتمدة للقطاع الخاص والتجاري 74
الشكل 10: مستويات النتائج الإستراتيجية 92
الشكل 11: إطار قياس نتائج المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (BRMF) 93

الاختصارات

ADFD	صندوق أبو ظبي للتنمية
ACG	مجموعة التنسيق العربية
AFESD	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
AFCFTA	منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية
APSA	البنية الإفريقية للسلم والأمن
AMF	صندوق النقد العربي
BADEA	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا
BADER	تقرير المصرف السنوي بشأن فعالية التنمية
BCs	البلدان المستفيدة
CAADP	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا
CD	تنمية القدرات
IMF	صندوق النقد الدولي
IsDB	البنك الإسلامي للتنمية
JCR	وكالة التصنيف الائتماني اليابانية
KFAED	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
LAS	جامعة الدول العربية
LDCS	البلدان الأقل نمواً
MDBS	بنوك التنمية المتعددة الأطراف
OFID	صندوق الأوبك للتنمية الدولية
PIDA	برنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا
QFFD	صندوق قطر للتنمية
SFD	الصندوق السعودي للتنمية
SMEs	المشروعات الصغيرة والمتوسطة
SSA	دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
STYIP	الخطة التنفيذية العشرية الثانية (2024-2033)

نبذة عن المصرف

تأسيسه

تأسس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بموجب قرار مؤتمر القمة العربية السادس الذي عُقد في الجزائر العاصمة (في الثامن والعشرين من نوفمبر 1973). وقد بدأ المصرف عمله في مارس 1975.

الهوية المؤسسية

يُعد المصرف مؤسسة مالية مملوكة لثماني عشرة دولة عربية من أعضاء جامعة الدول العربية التي وقّعت اتفاقية إنشائها في الثامن عشر من فبراير 1974. هذا المصرف هو مؤسسة دولية مستقلة يتمتع بالشخصية القانونية الدولية الكاملة و بالاستقلال التام في المجالين الادارى و المالي، وتخضع لأحكام اتفاقية تأسيسها ومبادئ القانون الدولي.

الاهداف و الوظائف

هدف المصرف هو دعم التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين الدول الأفريقية والدول العربية وتحقيقاً لهذا الهدف يقوم المصرف بالوظائف الآتية

1- الاسهام في تمويل التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية
2- تشجيع مشاركة رؤوس الاموال العربية في التنمية الأفريقية
3- الاسهام في توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية في أفريقيا
4- دعم تنمية مؤسسات القطاع الخاص في الدول الافريقية
5- تمويل التجارة العربية الأفريقية والتجارة الأفريقية البينية

رؤيتنا

"أن نكن منبرًا للتعاون الاقتصادي العربي الإفريقي للتنمية"

رسالتنا

"تعزيز التعاون الاقتصادي العربي الإفريقي من خلال تقديم المعونة المالية، والاستثمار، والدعم الفني".

قيمنا

يُدرك المصرف أن منظومة القيم ترتبط بسلوك المؤسسة وتنعكس في توطيد علاقته بعملائه شركائه. و تشمل منظومة القيم لدى المصرف كل ما يخص إفريقيا من الطموح، والعدالة، والاستجابة، والنزاهة، والتعاون، والمساءلة.

المجالات المحورية الأربعة لإستراتيجية المصرف لعام 2030

الاستثمار في البنية التحتية لتحقيق الشمولية والتصنيع والابتكار.

تعزيز التجارة وتنمية القطاع الخاص لتحقيق النمو وخلق فرص العمل.

تطوير سلسلة القيمة الزراعية للتمكين.

تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.

تُوضع إطارات لتدخلات تنمية القدرات كعامل تمكين شامل لتدخلات المجالات المحورية.

المجالات المحورية الأربعة لإستراتيجية المصرف لعام 2030

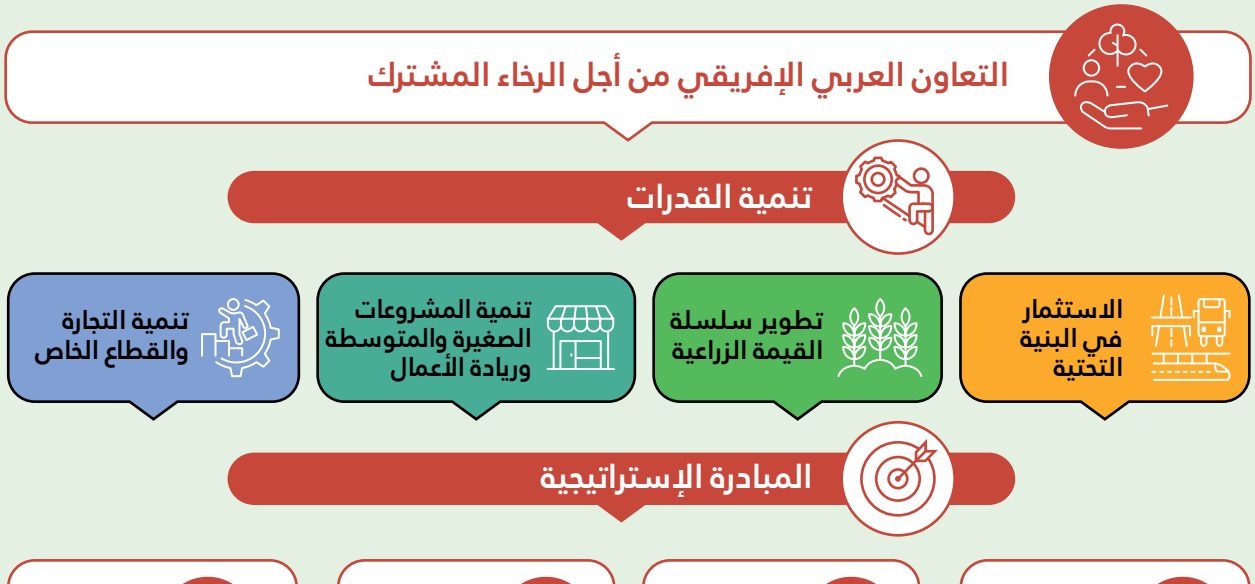

إجمالي التحويلات المالية للدول الإفريقية (من 1975 حتى 2023)

نوع العملية	عدد العمليات	حجم التمويل
مشروعات تنمية القطاع العام	755	7,394 مليون دولار أمريكي
العمليات في القطاع الخاص	59	1,413 مليون دولار أمريكي
عمليات التجارة	67	3,960 مليون دولار أمريكي
عمليات تنمية القدرات	977	245 مليون دولار أمريكي
الإجمالي	1,858	13,012 مليون دولار أمريكي

التحويلات المالية حسب تركيز الإستراتيجية (من 1975 حتى 2023)

المجال المحوري في الإستراتيجية	عدد العمليات	حجم التمويل	%
الاستثمار في البنية التحتية لتحقيق الشمولية والتصنيع والابتكار.	454	5,119 مليون دولار أمريكي	%39
تطوير سلسلة القيمة الزراعية للتمكين.	263	1,900 مليون دولار أمريكي	%15
تعزيز التجارة وتنمية القطاع الخاص لتحقيق النمو وخلق فرص العمل.	126	5,373 مليون دولار أمريكي	%41
تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال	38	375 مليون دولار أمريكي	%3
تنمية القدرات	977	245 مليون دولار أمريكي	%2
الإجمالي	1,858	13,012 مليون دولار أمريكي	%100

إجمالي النتائج التي تحققت

النتائج التي تحققت	الوحدة	الكمية
بناء طرق	كم	20,000
بناء أو تحديث مطارات دولية	عدد	16
بناء أو تحديث مطارات محلية	عدد	24
بناء سكك حديدية	كم	700
بناء أو تحديث الموانئ	عدد	7
خطوط نقل الكهرباء	كم	15,000
تنمية أراضي زراعية	هكتار	30,000
تشييد قنوات الري	كم	1,000
حفر آبار	عدد	7,000
بناء سدود صغيرة ومتوسطة	عدد	150
بناء مستشفيات أو تحديثها وتجهيزها	عدد	30
بناء مراكز صحية وتجهيزها	عدد	100
توفير أَسِرَّة طبية	عدد	4,500
بناء مدارس ابتدائية وثانوية	عدد	125
بناء مؤسسات تعليم عالي وتجهيزها	عدد	30

بطاقة الأداء المبنية على النتائج التي حققتها المصرف

سياق التنمية

النتائج على مستوى الدول

التعاون العربي الإفريقي

- حجم الشراكة وتنوعها
- إطار الشراكة والحلول المقدمة

الاستثمار في البنية التحتية	سلسلة القيمة الزراعية	التجارة والقطاع الخاص	المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال
◂ المؤشرات الأساسية للقطاع الفرعي ◂ القيمة المضافة للحلول المقدمة ◂ النتائج على مستوى الدولة	◂ المؤشرات الأساسية للقطاع الفرعي ◂ القيمة المضافة للحلول المقدمة ◂ النتائج على مستوى الدولة	◂ عدد المؤسسات ◂ تنوع المنتجات (الابتكار) ◂ عدد الوظائف	◂ عدد الشركات (توسيع النطاق) ◂ عدد الوظائف

تنمية القدرات:

- التنوع - صعوبة الحلول وتعدد المؤسسات
- النتائج على مستوى الدولة: الأثر الاقتصادي

أداء المؤسسة

قيمة إنمائية	تنفيذ العمليات	الاستدامة المالية	تنمية المواهب
◂ رضا العميل ◂ القيمة المضافة للتنمية	◂ الشراكة ◂ السحب والإشراف ◂ المنتجات والخدمات	◂ مزيج الإيرادات ◂ صافي الدخل ◂ تكلفة مشروع	◂ رضا الموظفين ◂ مزيج مهارات الموظفين ◂ كفاءة العمليات

تصنيفات المصرف

شهد هذا العام حصول المصرف على أعلى تصنيف ائتماني "AAA" من وكالة التصنيف الائتماني اليابانية، بالإضافة إلى ترقية توقعات أدائه من "مستقر" إلى "إيجابي" من قبل وكالة التصنيف العالمية ستاندرد آند بورز، إلى جانب تأكيد تصنيف وكالة موديز وستاندرد آند بورز "Aa2" و "AA" على التوالي.

التأثير غير المباشر لعمليات

المصرف من خلال المشاركة في رأسمال مؤسسات التمويل التنموي

الملخص:

الأهداف:

الاستفادة من المشاركة الإستراتيجية وتعزيز الأثر الاقتصادي وتعظيمه.

المستفيدون:

مؤسسات التمويل التنموي والمؤسسات المالية التنموية متعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية.

منتجات التمويل:

رأس المال المدفوع والمستدعى، وتمويل رأس المال المبتكر، والأداة المالية المختلطة/تمويل الميزانين/التوريق، والضمانات/التأمين.

دعم زيادة حصة البلدان في رأسمال مؤسسات التمويل التنموي.

مؤشر الأداء:

التأثير التنموي غير المباشر.

الدورة

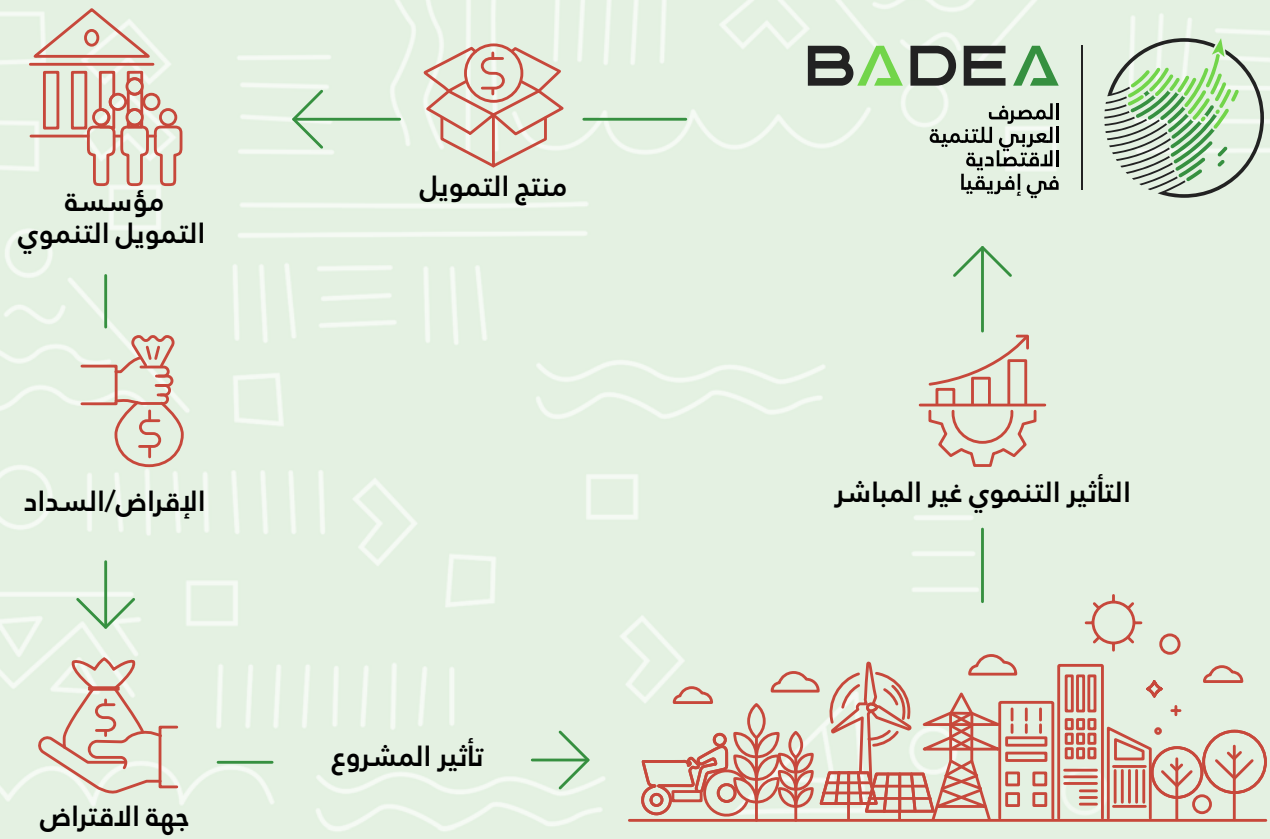

سجل التتبع

ساهم المصرف بشكل غير مباشر في تنمية الاقتصاد الإفريقي من خلال المساهمات المقدمة إلى مؤسسات التمويل الانمائي التالية:

المؤسسة	مساهمة المصرف (مليون دولار أمريكي)	تأثير المضاعف (القروض/حقوق الملكية)	القروض غير المباشرة ((مليون دولار أمريكي
Afreximbank	60.0	4.40	247
Africa Finance Corporation	12.5	1.90	24
TDB	11.4	3.20	37
BOAD	500.0	2.50	1,250
BDEAC	0.17	4.30	0.7
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	26.0	1.05	27
المجموع	**610.0**	**2.50**	**1,585**

رسالة من الرئيس

مجلس الإدارة

فجميع أفكارك وآرائك لا تُقدر بثمن ونحن نسعى جاهدين لتمكين الدول الإفريقية خلال رحلتها نحو التحول الاقتصادي والاجتماعي.

نبذة عن تقرير المصرف السنوي بشأن فعالية التنمية

عزيزي القارئ،

يُسعدني أن أقدم لك أول إصدار من التقرير السنوي بشأن الفعالية الإنمائية الصادر من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (BADEA). يُعد هذا التقرير إنجازًا كبيرًا خلال رحلتنا نحو تعزيز التعاون الاقتصادي العربي الإفريقي وتسريع عجلة التنمية والازدهار في منطقة دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

حيث نعرض لك في هذه الصفحات تقييمًا شاملاً لأثر المصرف التنموي في جميع الدول المستفيدة. فبدءًا من مشروعات البنية التحتية ووصولاً إلى مبادرات بناء القدرات، سعينا جاهدين إلى فهم نطاق تدخلات المصرف ومدى عمقها والتي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة والنمو الشامل.

وتعكس هذه الطبعة الأولى من التقرير التزامنا الثابت بالشفافية والمساءلة وتمويل التنمية الموجه نحو تحقيق النتائج. ومن خلال التحليل والتقييم الدقيقيّن، سعينا إلى تسليط الضوء على النتائج الملموسة لشراكاتنا مع الحكومات ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف والإنمائية،والجهات المعنية الأخرى.

لذا ندعوك إلى قراءة متأنية في هذا التقرير والخوض في حوارٍ هادفٍ حول كيفية تعزيز الفعالية الإنمائية للمصرف في السنوات المقبلة. فجميع أفكارك وآرائك لا تُقدر بثمن ونحن نسعى جاهدين لتمكين الدول الإفريقية خلال رحلتها نحو التحول الاقتصادي والاجتماعي.

نشكرك على دعمك المستمر واهتمامك برسالة المصرف. ولنجدد معًا تأكيدنا على التزامنا المشترك بتعزيز الرخاء والتنمية المستدامة لجميع الشعوب الإفريقية.

د/فهد بن عبدالله الدوسري

رئيس مجلس إدارة المصرف

رسالة من الرئيس

على الرغم من الطريق الوعر المليء بالتحديات، لا أزال متفائلاً بشأن قدرة إفريقيا على التعافي والنمو. وأدعو شركاء إفريقيا في جميع أنحاء العالم إلى توحيد الجهود وتمويل جهود تنمية إفريقيا. كما أثق أننا نستطيع معًا إبقاء إفريقيا على المسار الصحيح لتحقيق النمو والتنمية المستدامين.

تواجه إفريقيا مجموعة غير عادية من التحديات. وتضاعفت هذه التحديات بسبب العديد من التطورات العالمية، مثل جائحة كوفيد-19، والأزمة المستمرة في أوروبا الشرقية، وأزمة تكلفة المعيشة، وضيق الأوضاع المالية التي أثرت على النشاط الاقتصادي العالمي في 2022-2023، مما أدى إلى نمو اقتصادي أقل سرعة، وارتفاع التضخم، والعجز المالي، ونقص الغذاء، وانقطاع إمدادات الطاقة. وقد أدت كل هذه التطورات إلى زيادة تدهور الأوضاع الاقتصادية المضطربة بالفعل في البلدان المستفيدة من المصرف، مما تسبب في ضغوط إضافية على مواردها المحدودة.

أُنشئت مؤسسة المصرف في العام 1974 من قِبل الدول العربية، باعتباره بنك تنمية متعدد الأطراف لتعزيز التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين المنطقتين العربية والإفريقية لتحقيق الرخاء المشترك. واستجابةً لتطور الأوضاع الاقتصادية الإفريقية والأولويات الوطنية والإقليمية، وضع المصرف إستراتيجيته لعام 2030، التي تتماشى تمامًا مع أهداف التنمية المُستدامة وأجندة إفريقيا 2063، وخطة العمل العشرية للاتحاد الإفريقي. كما قام بزيادة قدراته وإمكاناته المالية لتمويل التنمية في إفريقيا بشكل فعال.

تم زيادة رأس المال المصرح به إلى 20 مليار دولار أمريكي، كما شهد هذا العام حصول المصرف على أعلى تصنيف ائتماني(AAA) من وكالة التصنيف الائتماني اليابانية، بالإضافة إلى ترقية توقعات أدائه من "مستقر" إلى "إيجابي" من قِبل وكالة التصنيف العالمية ستاندرد آند بورز إلى جانب تأكيد تصنيف وكالة موديز وستاندرد آند بورز (Aa2 وAA) على الترتيب.

وتماشيًا مع إستراتيجيته العشرية وخطته الخمسية، واصل المصرف المضي قدمًا في الاستثمارات في المجالات عالية الأولوية، ونظراً للتحديات الجديدة التي تواجهها إفريقيا، لم يبق أمامنا سوى سبع سنوات لتحقيق أهداف التنمية المُستدامة التي ستحتاج إلى خطط أكثر طموحًا لحشد الموارد من أجل تنمية إفريقيا.

وعلى الرغم من الطريق الوعر المليء بالتحديات، لا أزال متفائلاً بشأن قدرة إفريقيا على التعافي والنمو، وأدعو شركاء إفريقيا في جميع أنحاء العالم إلى توحيد الجهود لتمويل جهود تنمية إفريقيا، كما أنني أثق أننا نستطيع معًا إبقاء إفريقيا على المسار الصحيح لتحقيق النمو والتنمية المُستدامين. كما يهدف تقرير المصرف بشأن فعالية التنمية لعامي 2022-2023 إلى إعلام الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومات وشركاء التنمية والقطاع الخاص والعاملين في مجال التنمية، بفعالية التنمية لتدخلات المصرف، فهو يسلط الضوء على نحوٍ متكامل على الآثار، والنتائج، والنتائج التنموية لتدخلات المصرف في البلدان المستفيدة منه، ويعكس التقرير بأمانة النتائج التي تحققت على أرض الواقع كما يبرز دور المصرف في الساحة الإنمائية الدولية.

د/ سيدي ولد التاه

رئيس المصرف

الملخص التنفيذي

أ- هدف التقرير ومضمونه:

الإصدار الأول من التقرير السنوي للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا حول فعالية التنمية (التقرير) هو التقرير الرئيسي للمصرف وتقييم معلوماتي لأثره وفعاليته في النهوض بالتنمية المُستدامة في دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وتعزيز التعاون العربي الإفريقي.

كما يقدم التقرير تقييمًا شاملاً للتقدم الذي أحرزه المصرف في تحقيق رؤيته لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ويشير إلى مجالات التحسين، ويسلط الضوء على أدائه في تحقيق محاور إستراتيجيته.

ويهدف المصرف من خلال هذا التقرير إلى تسليط الضوء على التقدم الذي أحرزه، والتحديات التي يواجهها، وخططه بكل بشفافية مع رفع مستوى الوعي وتعزيز دعم الجهات المعنية، وبناء شراكات قوية مع الحكومات ووكالات التنمية ومنظمات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى. تشمل أهداف التقرير ما يلي:

- تقييم التقدم الذي أحرزه المصرف.
- تحليل الاتجاهات الناشئة في مواجهة التحديات المتغيرة.
- عرض الإنجازات والتحديات.
- التواصل ودعم الجهات المعنية.

فمنذ تأسيسه في العام 1974، نجح المصرف في ترسيخ مكانته كشريك حسن السمعة في التعاون العربي - الإفريقي، وذلك لما يقدمه من دعم ملموس لتنمية دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، من خلال شبكات مهنية واسعة النطاق ومعرفة بالمنطقة ومنتجات فريدة وأساليب تعاون مبتكرة. وإدراكًا للمشهد المتغير والتحديات، شرع المصرف في إجراء تطوير بعيد المدى لبرامجه التنموية وتنظيمه الداخلي من خلال إستراتيجيته الجديدة طويلة المدى، التي أطلق عليها "المصرف 2030".

ولتحقيق رؤيته المتمثلة في أن يصبح منبرًا للتعاون الاقتصادي العربي - الإفريقي، يركز المصرف على أربعة مجالات محددة وهي: البنية التحتية، وسلسلة القيمة الزراعية، والتجارة، والقطاع الخاص، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال. ومن خلال هذه التوجهات الأساسية والمحاور، بالإضافة إلى المبادرات الإستراتيجية المحددة المُبينة في الإستراتيجية الجديدة، يهدف المصرف إلى تمييز نفسه وجذب شراكات ذات قيمة مضافة من شأنها أن تسهم في التنمية المُستدامة في البلدان المستفيدة في المنطقة.

> وإدراكًا للمشهد المتغير والتحديات، شرع المصرف في إجراء تطوير بعيد المدى لبرامجه التنموية وهيكله التنظيمي من خلال إستراتيجيته الجديدة طويلة المدى، التي أطلق عليها "المصرف 2030".

ب- التقدم الإنمائي في البلدان المستفيدة من المصرف:

وفقًا لصندوق النقد الدولي (تقرير التوقعات الاقتصادية 2023)، يبذل اقتصاد البلدان المستفيدة جهودًا مطردة لاستعادة الخسائر الناتجة عن الركود العميق بنسبة 1.7 في المائة في العام 2020 بسبب الانقطاع المفاجئ الناجم عن جائحة كوفيد-19. وقد انتعش النشاط الاقتصادي في المنطقة مرة أخرى في العام 2021، مما رفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.7 في المائة. وأدت التداعيات العالمية للصراع في أوكرانيا، واستمرار انعدام الأمن الغذائي، وارتفاع التضخم، والظروف الجوية المعاكسة في المنطقة إلى تقليص قوة الأداء؛ حيث يُقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.5 في المائة، وهي نسبة منخفضة مقارنةً بالنسبة 3.9 في المائة في العام 2022. وتشمل العوامل الأخرى التي تسهم في ضعف الأداء القضايا الأمنية في قطاع النفط في نيجيريا، ونقص الطاقة في جنوب إفريقيا، لكونهما أكبر دولتين في المنطقة. وفي ظل معدل نمو قدره 3.5 في المائة في العام 2023، تظل البلدان المستفيدة ثاني أسرع المناطق نمواً في العالم بعد آسيا النامية (معدل النمو بها 5.1 في المائة).

تقدم المنطقة آفاقًا اقتصادية متفائلة ومع ذلك، ومن أجل مواصلة تعزيز النمو الاقتصادي القوي، تحتاج البلدان المستفيدة إلى ضمان استقرار الاقتصاد الكلي والتصدي للتحديات المستمرة الكبيرة مثل التحول الهيكلي، وعجز البنية التحتية، وانخفاض الإنتاج الزراعي وفرص الاستفادة التي توفرها الموارد الطبيعية الوفيرة والطاقة المتجددة، والقوى العاملة الشبابية، وريادة الأعمال، والتكامل الإقليمي، والتقدم التكنولوجي، وما إلى ذلك. إلى جانب تنويع الأنشطة الاقتصادية وتحولها في المنطقة من خلال تعزيز القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص لتحويل المواد الخام محليًا مع وجود دعم قوي لسلاسل القيمة للأنشطة الاقتصادية المحلية، سوف يقلل بشكل كبير من اعتماد البلدان المستفيدة على صادرات السلع غير المصنعة وزيادة واردات السلع المصنعة.

تشهد البلدان المستفيدة نمواً اقتصاديًا غير منتظم، أو مراحل متأرجحة من النمو، أو ركودًا، أو تراجعًا، أو حتى انخفاضات حادة في النمو، إلى جانب افتقارها لتوفير فرص عمل لائقة كافية لنسبة عالية من الشباب، والحد من الفقر المدقع وعدم المساواة. وينشأ النمو في مناطق محصورة صغيرة لا تفيد الاقتصاد بأكمله ولا المواطنين. وتضم المنطقة 33 دولة من أقل البلدان نمواً من بين 46 دولة في العالم. تواجه البلدان المستفيدة عوائق هيكلية

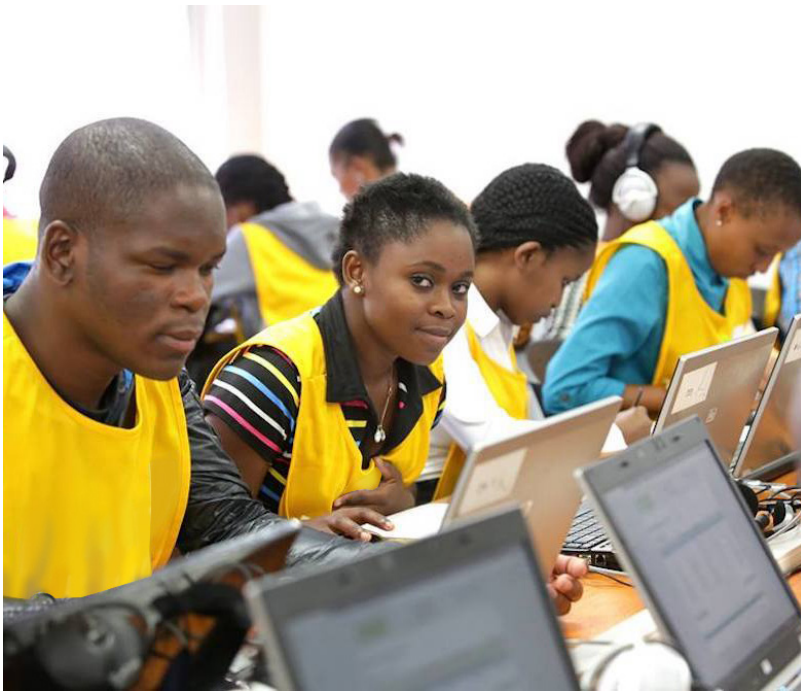

من أجل مواصلة تعزيز النمو الاقتصادي القوي، تحتاج البلدان المستفيدة إلى ضمان استقرار الاقتصاد الكلي والتصدي للتحديات المستمرة الكبيرة مثل التحول الهيكلي، وعجز البنية التحتية، وانخفاض الإنتاج الزراعي وفرص الاستفادة التي توفرها الموارد الطبيعية الوفيرة والطاقة المتجددة، والقوى العاملة الشبابية، وريادة الأعمال.

شديدة أمام التنمية المُستدامة لأنها معرضة بشدة للصدمات الاقتصادية والبيئية ولديها مستوى منخفض من القدرات البشرية. ولمواجهة هذه التحديات، أطلقت المنطقة العديد من المبادرات، مثل المشروعات الرئيسية في أجندة إفريقيا 2063، لتسريع النمو الاقتصادي والتنمية في إفريقيا.

بينما نحن في منتصف الطريق نحو استكمال أهداف التنمية المُستدامة (SDGs) في عام 2030، ونهاية خطة العمل العشرية الأولى لتنفيذ أجندة إفريقيا 2063، لا تزال البلدان المستفيدة متخلفة في تحقيق معظم أهداف التنمية المُستدامة وأهداف أجندة إفريقيا 2063 المقابلة لها، باستثناء الهدف 12 من أهداف التنمية المُستدامة، الذي تم تحقيقه، والهدف رقم 13 من أهداف التنمية المُستدامة الذي لا نزال في الطريق إليه أو لا يزال قابلاً للتحقيق. يبلغ متوسط درجة التقدم في أهداف التنمية المُستدامة في جميع البلدان المستفيدة 53.0 في المائة في العام 2023، مما يترك فجوة تبلغ نسبتها 47.0 في المائة، وهذه درجة أقل مما وصل إليه مستوى التقدم في 2022 (درجة التقدم 53.6 في المائة)، ومما كان عليه في 2020 (درجة التقدم 53.82)؛ حيث كانت درجة التقدم أعلى قليلاً من متوسط في العام 2019 وبنسبة تُقدر بـ (52.9 في المائة). (متتبع أهداف التنمية المُستدامة، 2023 وتقدم الأمم المتحدة نحو أهداف التنمية المُستدامة، 2023). يشير ذلك إلى أنه كانت هناك تراجعات في بعض أهداف التنمية المُستدامة، حيث لم يتم إحراز أي تقدم خلال السنوات السابقة. وفي العام 2021 بلغت النتيجة الإجمالية الإقليمية لأجندة إفريقيا 2063 (51 في المائة) مقابل أهداف العام 2021. وكان هذا الأداء العام أفضل نسبيًا مما كان عليه في العام 2019 (التقرير القاري الثاني حول تنفيذ أجندة إفريقيا 2063).

التزم المصرف بالإسهام في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة وأجندة إفريقيا 2063 في المنطقة. كشفت مراجعة جميع العمليات المعتمدة والمنجزة في الفترة بين 2022 - 2023 أن عمليات المصرف أسهمت في تحقيق 14 هدفًا من أهداف التنمية المُستدامة. كما أسهمت جميع عمليات/مِنح القطاع العام المعتمدة في تحقيق هدف واحد على الأقل من أهداف التنمية المُستدامة؛ حيث أسهمت الأغلبية والتي تُقدر بنسبة (53 في المائة) في تحقيق هدفين أو أكثر. في المتوسط يسهم كل مشروع في تحقيق هدفين من أهداف التنمية المُستدامة. بينما أسهمت معاملات القطاع الخاص وتمويل التجارة في تحقيق هدفين على الأقل من أهداف التنمية المُستدامة في أغلب المشروعات وبنسبة قُدرت بـ (83 في المائة)، بحد أقصى للإسهام يبلغ 6 أهداف من أهداف التنمية المُستدامة.

إن أهم ثلاثة أهداف للتنمية المُستدامة دعمتها عمليات المصرف بشكل رئيسي هي: الهدف 17 من أهداف التنمية المُستدامة (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المُستدامة) الذي يسهم بنسبة (59.3 في المائة من العمليات)؛ الهدف 8 من أهداف التنمية المُستدامة (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) بنسبة (33.9 في المائة)، يليه الهدف 9 من أهداف التنمية المُستدامة (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) بنسبة (20.3 في المائة).

وهذا يوضح الدعم القوي الذي يقدمه المصرف للنمو الاقتصادي والتنمية من خلال مجالاته المحورية الإستراتيجية التي تشمل: تطوير البنية التحتية، والتصنيع والابتكار، وسلاسل القيمة الزراعية الصناعية والتنمية الريفية، والعمل في شراكة من أجل التنمية المُستدامة.

ج- ما خُطط له من نتائج تنموية وما حققته عمليات المصرف:

في العام 2022، وافق المصرف على 36 عملية للقطاع العام والخاص والتجارة بقيمة تُقدر بـ 1,810 مليون دولار أمريكي. وفي مجال دعم بناء القدرات، الذي يتداخل مع جميع المحاور الإستراتيجية، تولى المصرف تمويل 36 عملية بقيمة إجمالية قدرها 11.4 مليون دولار أمريكي.

الشكل (1): التمويلات المقدمة من المصرف في 2022

توزيع التمويلات المقدمة من المصرف في 2022 وفقًا للمحاور الإستراتيجية

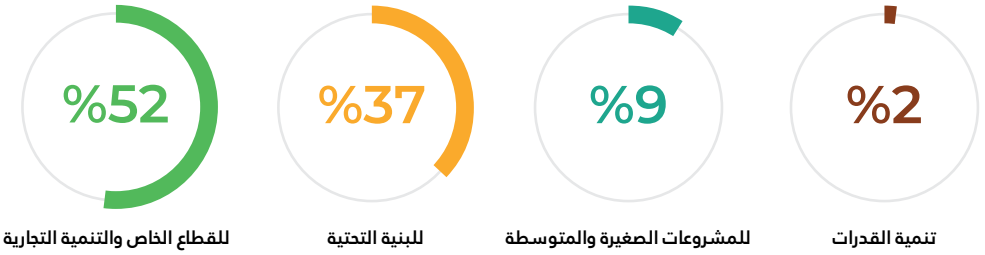

واستكمالاً لمشروعات التنمية، نُفذت 9 مشروعات في القطاع العام والقطاع الخاص وتنمية التجارة بإجمالي تمويل يصل إلى 311.5 مليون دولار أمريكي خلال العام 2022. فضلاً عن إنجاز 28 منحة لبناء القدرات بقيمة 5 ملايين دولار.

وفي العام 2023، وافق المصرف على 23 عملية للقطاع العام والقطاع الخاص والتجارة بقيمة 2,241.3 مليون دولار أمريكي. وفي مجال دعم بناء القدرات، تولى المصرف تمويل 46 عملية بقيمة إجمالية قدرها 12 مليون دولار أمريكي.

أما فيما يتعلق بتنفيذ المشروعات، فقد تم إنجاز 19 عملية في القطاع العام والقطاع الخاص وتمويل التجارة بقيمة إجمالية بلغت نحو 403 مليون دولار أمريكي قُدِمت لسبع دول إفريقية. بالإضافة إلى ذلك، تم الانتهاء من عمليتين لبناء القدرات بقيمة إجمالية تبلغ 0.19 مليون دولار أمريكي.

شكل (2): التمويلات المُقدمة من المصرف في 2023

توزيع التمويلات المُقدمة من المصرف في 2023 وفقًا للمحاور الإستراتيجية

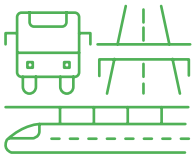

النتائج التي تحققت في 2022 و2023 في مختلف المجالات المحورية الإستراتيجية

النتائج التي تحققت في البنية التحتية

الطرق

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
تشييد طرق (كم)	542
خفض تكلفة تشغيل المركبات (%)	45
المواطنون المستفيدون (عدد)	3,000,000

المياه

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
حفر آبار (عدد)	3
إنتاج مياه نظيفة (م3/يوم)	5,100
خط مواسير نقل المياه (كم)	123
شبكة توزيع (كم)	420
توصيلات للمنازل (عدد)	17,600
نقاط المياه العمومية (عدد)	195
زيادة استهلاك المياه النظيفة (لتر/يوم)	40
المواطنون المستفيدون (عدد)	414,000

الصحة

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
تشييد مباني (م²)	19,320
إعادة تأهيل مباني (م²)	10,060
زيادة الأسِرَّة (عدد)	332
المواطنون المستفيدون (المعدل السنوي للمرضى)	2,555,000

التعليم

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
تشييد مباني (م²)	48,915
عدد الطلاب المستفيدين	8,560
توفير سكن للطلاب	440
إنشاء أماكن التدريب (المزارع) ومواقف السيارات والمرافق (م²)	56,920
توفير فرص عمل (مباشرة وغير مباشرة)	2,800

النتائج التي تحققت في البنية التحتية

أهداف التنمية المُستدامة:

أجندة إفريقيا 2063:

النتائج التي تحققت في سلسلة القيمة الزراعية

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
المساحات المروية (هكتار)	7,500
شبكات الري المُطَورة (كم)	140
خزانات المياه المبنية (م3)	590,000
إنشاء طرق وصول في الريف (كم)	261
السلع الإستراتيجية المستوردة (القيمة بالمليون دولار أمريكي)	100
السلع الإستراتيجية المُصَدرة (طن)	38,000
الأسر المستفيدة من الخدمات والاستثمارات الزراعية (عدد)	32,000

النتائج التي تحققت في البنية التحتية

أهداف التنمية المُستدامة:

أجندة إفريقيا 2063:

النتائج التي تحققت في ريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
المواطنون الحاصلون على تمويل متناهي الصغر	30,000
نسبة النساء الحاصلات على تمويل متناهي الصغر (%)	60
عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المنفَذَة	250
عدد فرص العمل التي توفرت	1,000
عدد مؤسسات التمويل متناهي الصغر المُدَرَبة	13

النتائج التي تحققت في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أهداف التنمية المُستدامة:

أجندة إفريقيا 2063:

تأثير التمويل المُقدم للقطاع الخاص على المجتمعات المستهدفة

الطاقة المتجددة

(تمويل إنشاء محطات طاقة متجددة)

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
القدرة على إنتاج الطاقة الشمسية المتجددة	92 ميجاواط كحد أقصى
الأُسر المستفيدة (عدد)	158,333

الخدمات الصحية

(خلال جائحة كوفيد-19وبعدها)

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
أسهم المقترض في المنطقة التابعة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (WAEMU) بما يلي:	
حشد العاملين في القطاع الطبي (عدد)	857
شراء مختبرات وتجهيزها (عدد)	13
توفير موارد لفِرق الاستجابة السريعة (عدد)	186

التعليم

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
إنشاء فصول دراسية (عدد)	2,597
إنشاء مبانٍ إدارية (عدد)	1,874
الطلاب المستفيدون (عدد)	172,058

الزراعة

(عن طريق تمويل المستلزمات، والآلات، والأسمدة، وحِزم التأمين لمنتجي المحاصيل)

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
منتجو القطن المستفيدون (عدد)	30,000
منتجو النخيل المستفيدون (عدد)	10,000
منتجو الأرز المستفيدون (عدد)	600,000

البنية التحتية

(من خلال تمويل المشروعات التي تتيح الحصول على المياه النظيفة)

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
المستفيدون	1.5 مليون فرد

النتائج التي تحققت في القطاع الخاص والعمليات التجارية

أهداف التنمية المُستدامة:

أجندة إفريقيا 2063:

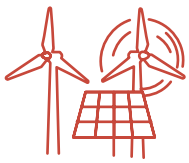

القدرة على إنتاج الطاقة الشمسية المتجددة: **92** ميجاواط كحد أقصى

عدد الأسر المستفيدة: **158,333**

أسهم المقترض في المنطقة التابعة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا بما يلي: حشد **857** من العاملين في القطاع الصحي. شراء **13** مختبراً وتجهيزه. إمداد **186** من فِرق الاستجابة السريعة بالموارد.

عدد الفصول الدراسية المُشَيدة **2597**

عدد المباني الإدارية المُشَيدة **1874**

عدد الطلاب المستفيدين: **172,058**

عدد منتجي القطن المستفيدين **30,000**

عدد منتجي النخيل المستفيدين **10,000**

عدد منتجي الأرز المستفيدين **600,000**

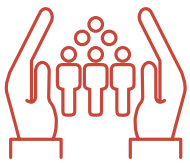

عدد المستفيدين **1.5 مليون** فرد

د- الفعالية التنظيمية

التزامًا بالتوجيهات الإستراتيجية للمصرف، سعت الإدارة إلى تبني بعض المهام والتحسينات التنظيمية لتحسين إدارة عمليات المصرف من أجل تحقيق نتائج تنموية ممتازة وسريعة على مستوى العمليات، اعتُمِدت التغييرات التالية للمساعدة في تعزيز الفعالية التنموية لعمليات المصرف على:

- إعداد الشراكات الإستراتيجية القُطرية.
- إنشاء أقسام المتابعة والتنسيق.
- إعداد تقارير إنجاز المشروعات.
- إعداد تقارير ما بعد التقييم.

تُعد الإدارة الفعالة للمخاطر أمرًا أساسيًا للمصرف لتحقيق مهمته التنموية مع الحفاظ على الاستدامة المالية، التي تتحقق من خلال الفهم الكافي والواضح للمخاطر الحالية والناشئة لضمان منظور شامل لجميع المخاطر. وفي عامي 2022 و2023، واصل المصرف العمل وفق نظام قوي لإدارة هذه المخاطر، والذي يتضمن الالتزام الصارم بجميع السياسات والحدود الدنيا ضمن إطار إدارة المخاطر.

إن العمل بنزاهة وشفافية هو جوهر ثقافة العمل في المصرف، مما يلعب دورًا في نجاح أنشطته التنموية وفعاليتها. وبناءً عليه، يُشدد المصرف على موظفيه والمستفيدين من المشروع بضرورة الالتزام بأعلى معايير النزاهة والمحافظة عليها، كما يتولى رئيس وحدة الامتثال والنزاهة التابعة لمكتب الرئيس تحديد مخاطر عدم الامتثال للمصرف وتقييمها وتقديم المشورة والمراقبة والإبلاغ عن تلك المخاطر المتعلقة بالعقوبات التنظيمية أو الإدارية أو الخسائر المالية أو الأضرار التي تلحق بالسمعة نتيجة لعدم الامتثال للوائح ومعايير السلوك أو الممارسات المهنية السليمة.

علاوةً على ذلك، بُذلت جهود كبيرة لوضع خطة لتبني البنية التحتية واعتماد الأنظمة الحديثة في المصرف، وقد بدأت إدارة الاستراتيجية وتقنية الأعمال بالفعل في تنفيذ برنامج التحول الرقمي (DT) داخل المصرف بالشراكة مع بعض الشركات الرائدة في التكنولوجيا (مثل SAP، وECM، ومايكروسوفت). جديرٌ بالذكر، أن الهدف الرئيسي هو تحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات الأساسية في المصرف، وسيعمل البرنامج على تمكين المصرف من الاستفادة من التغيرات الرقمية السريعة، مما يؤدي إلى مزيد من التكامل والترابط بين أنظمة تكنولوجيا المعلومات والبيانات للمضي نحو "مكان العمل الرقمي". علاوةً على ذلك، كشفت الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كوفيد-19 عن ضرورة التكيف مع العمل عن بعد. وفي هذا الصدد، يقدم المصرف العديد من الخدمات التي تُسهل التشغيل الآلي للعمليات الحيوية بكفاءة، مما يمكن الموظفين من أداء مهامهم

علاوةً على ذلك، بُذلت جهود كبيرة لوضع خطة لتبني البنية التحتية واعتماد الأنظمة الحديثة في المصرف، وقد بدأت إدارة تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني (ITC) بالفعل في تنفيذ برنامج التحول الرقمي (DT) الخاص بالمصرف بالشراكة مع بعض الشركات الرائدة في التكنولوجيا (مثل SAP، وECM، ومايكروسوفت).

في أي وقت ومن أي مكان بسلاسة، مما يؤدي إلى تغيير ثقافي ملموس يمُهد الطريق لمرحلة التحول الرقمي فنمضي بمزيد من الكفاءة والفعالية نحو تحقيق أهدافنا التنموية.

يُعد الهيكل التنظيمي أحد ركائز تنفيذ الإستراتيجية العشرية 2030. وبناءً عليه، أعاد المصرف النظر في مراجعة الهيكل التنظيمي، والوظائف، وطبيعتها لتتوافق مع متطلبات تنفيذ الإستراتيجية وتوفير الخبرات اللازمة لمواكبة الزيادة في النشاط التمويلي للمصرف على مستوى المحاور الإستراتيجية. وتحقيقًا لهذه الغاية، بدأ المصرف في إعادة هيكلة بعض أقسام الأعمال الأساسية لديه للتحول من الوحدات التشغيلية ذات التركيز الإقليمي إلى نهج أكثر إستراتيجية يستند إلى المحاور مع الحفاظ على الاهتمام اللازم لخدمة التوزيع الإقليمي الذي كان لديه من قبل. وعلى هذا النحو، ستتحول عمليات القطاع العام من الأقسام القائمة على المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف، وهي شرق وجنوب إفريقيا وغرب ووسط إفريقيا، إلى الأقسام القائمة على المحاور الإستراتيجية للمصرف إلى جانب وحدات أعمال أصغر داخل كل قسم مخصصة للمناطق كما ورد أعلاه.

ويدرك المصرف أن قدرته على الاستمرار في تنفيذ مهمته تعتمد على تأمين استمرارية أعماله، التي تعتمد على القيادة القوية والقوى العاملة المشاركة، من بين عوامل أخرى. بدءًا من العام 2022، أطلق المصرف مبادرة شاملة لإعداد مديريه المبتدئين لتولي أدوار قيادية في المستقبل. الغرض من تصميم هذا البرنامج، الذي يتكون من مرحلتين تتخللها جلسات تدريب مستمرة، هو تسهيل التعلُّم المتواصل. فضلاً عن ذلك، قدم المصرف لرؤساء الأقسام والمستشارين لديه تدريبًا عالي المستوى في مجال الاتصالات إلى جانب تزويدهم بالمهارات اللازمة كي يتمكنوا من دعم فِرق عملهم وتعزيز التواصل الفعال.

شهد هذا العام حصول المصرف على أعلى تصنيف ائتماني "AAA" من وكالة التصنيف الائتماني اليابانية، بالإضافة إلى ترقية توقعات أدائه من "مستقر" إلى "إيجابي" من قِبل وكالة التصنيف العالمية ستاندرد آند بورز، إلى جانب تأكيد تصنيف وكالة موديز وستاندرد آند بورز "Aa2" و"AA" على الترتيب. وتعتمد هذه التصنيفات القوية على دور المصرف في تطوير السياسات وتوسيع نطاق التمويل للمشروعات ذات الأولوية عالية التأثير في

إن رحلتنا من تمويل العملية حتى بلوغ النتائج رحلة في غاية الأهمية، وقد أحرز المصرف تقدمًا قويًا لضمان توجيه المستوى المناسب من التركيز نحو فعالية التنمية. ونتيجة لذلك، أسهم المصرف في إحداث تأثير تنموي كبير.

إفريقيا، بما يتماشى مع تركيزنا المتجدد على أن يكون مضاعفًا للأثر التنموي وتحقيق أقصى فعالية لتدخلاتنا التنموية. كما تعترف التصنيفات أيضًا بالزيادة الأخيرة التي حققها المصرف في التمويل المباشر (الموافقات والسحوبات)، مما يمثل مرحلة جديدة في توسيع نطاق الإقراض التنموي للمصرف. ونظرًا للتقدم الكبير الذي يوفره الوضع المالي القوي للمصرف إلى جانب هوامش الربح المحافظة والدعم التاريخي الثابت من مسهميه والجهات المعنية الأخرى، فمن المتوقع أن يحافظ المصرف على هذه الدَفعَة في نمو الإقراض، إلى جانب فتح المزيد من المشروعات والمبادرات البارزة والتأثير على مزيد من المواطنين المستهدفين.

هـ- الخلاصة وخطواتنا المقبلة:

إن رحلتنا من تمويل العملية حتى بلوغ النتائج رحلة في غاية الأهمية، وقد أحرز المصرف تقدمًا قويًا لضمان توجيه المستوى المناسب من التركيز نحو فعالية التنمية. ونتيجة لذلك، أسهم المصرف في تحقيق أثر تنموي كبير، كما يتضح في النتائج التي حققها المصرف والتي عرضناها في الفصول السابقة عرضًا شاملاً.

إفريقيا قارة الفرص العظيمة؛ وذلك لوفرة الموارد الطبيعية بها والإمكانات غير المستغلة في العديد من القطاعات. لقد حققت الدول في المنطقة تقدمًا كبيرًا في مجال التنمية، ولكن مهمتنا لا تزال مستمرة، على الرغم من بعض الإنجازات المثالية التي حققتها العديد من الدول في إفريقيا، لا يمكن إنكار التحديات الكبيرة التي تواجه القارة. تتراوح هذه التحديات بين النمو المُستدام والشامل، وعدم تنويع الأنشطة الاقتصادية، والاعتماد المفرط على الصناعات الاستخراجية، والفقر والجوع بخلاف الفقر في المناطق الحضرية؛ فضلاً عن الخدمات التعليمية والصحية المتخلفة، والبطالة، والبنية التحتية الضعيفة وغير الملائمة للطرق، ومصادر الطاقة الباهظة الثمن وغير الكافية ولا يمكن الاعتماد عيلها ومشكلة تغير المناخ.

وعلى الرغم من أن الدول الإفريقية شهدت نمواً اقتصاديًا جيدًا، إلا أن ذلك لم يُترجم بالضرورة في صورة فرص عمل لائقة؛ حيث تعتمد هذه التنمية اعتمادًا أساسيًا على الصناعات الاستخراجية التي لا يكون لها تأثير يذكر، وسيظل المصرف يولي اهتمامًا خاصًا لجعل مساعي النمو شاملة ومستدامة، فضلاً عن زيادة إمكانية حصول المشروعات القابلة للاستمرار ضمن المشروعات الصغيرة

والمتوسطة على التمويل المعقول والإسهام في الحد من تحديات النمو الاقتصادي في إفريقيا. ولتعزيز المكاسب المحرزة في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة، سيحاول المصرف مواءمة برامجه وأنشطته مع القطاعات الاجتماعية، وكذلك جعل آليات الأمن الغذائي والتخفيف من آثار تغير المناخ جزءًا من أجندة إفريقيا الإستراتيجية. وفي هذا الصدد، يدرك المصرف تمام الإدراك أن مهمة التعامل مع تحديات الأمن الغذائي العالمي تتطلب تكثيف الجهود من شركاء التنمية والشركاء في العمل الإنساني، ويتطلب تطوير صناعة الأغذية وسلاسل القيمة زيادة مشاركة الشركاء بما في ذلك مستثمري القطاع الخاص واستخدام التكنولوجيا لتسريع الأمن الغذائي العالمي والقضاء على الفقر والجوع.

وسيواصل المصرف، من خلال برامجه المختلفة، جهوده الرامية إلى تعزيز القطاع الخاص في البلدان المستفيدة. إذا تمكن القطاع الخاص من الوصول إلى الموارد المالية المناسبة لأنشطته التجارية والتصنيعية، فيمكنه توفير فرص العمل وتحقيق الإيرادات لعدد كبير من الأشخاص وتقليل الضغط على الموارد المحدودة للحكومات، وبالتالي يصبح محركًا فعالاً للتنمية والنمو الاقتصادي المُستدام والشامل، وسيواصل المصرف تقديم خطوطه الائتمانية قصيرة ومتوسطة الأجل لدعم القطاع الخاص.

كما سيواصل دعم الدول الإفريقية في جهودها التنموية من خلال بناء القدرات والدعم المالي. وفي هذا الصدد، فإن المصرف على استعداد لاكتشاف فرص التعاون والتآزر مع جميع الجهات المعنية، بما في ذلك المؤسسات الشقيقة وجميع شركاء التنمية الآخرين لدعم المنطقة في التغلب على تحديات النمو المُستدام والأكثر شمولاً في إفريقيا.

إن المصرف حريص على التعاون مع جميع الشركاء وعلى استعداد لذلك من أجل التضافر وتحسين استخدام الموارد المالية للتصدي للمستويات المرتفعة من الفقر والبطالة التي تواجهها الدول الإفريقية ولإرساء الأساس لمستقبل أفضل.

الفصل 01

هدف التقرير

السنوي للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بشأن فعالية التنمية (التقرير) ومضمونه

1-1 المقدمة:

الإصدار الأول من التقرير السنوي للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بشأن فعالية التنمية (التقرير) هو التقرير الرئيسي للمصرف وتقييم معلوماتي لأثره وفعاليته في النهوض بالتنمية المُستدامة في دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وتعزيز التعاون العربي - الإفريقي. كما يُقدم التقرير تقييماً شاملاً للتقدم الذي أحرزه المصرف في تحقيق رؤيته لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ويُشير إلى مجالات التحسين، ويسلط الضوء على أدائه في تحقيق محاور إستراتيجيته.

تهدف إستراتيجية المصرف2030 المصمَمة للتكيف مع القرن الحادي والعشرين في ظل الاعتماد على البنية التحتية والشبكة الحالية للمصرف، إلى تطوير أدوات وكفاءات جديدة استجابةً لظروف السوق المتغيرة.

فمنذ تأسيسها في العام 1974، نجحت مؤسسة المصرف في ترسيخ مكانتها كشريك حسن السمعة في التعاون العربي - الإفريقي، ومن خلال شبكاته المهنية الواسعة، والمعرفة المتراكمة بالمنطقة، والمنتجات الفريدة، والتعاون المبتكر، دعم المصرف تنمية دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى دعمًا كبيرًا. وإدراكًا للمشهد المتغير والتحديات، شرع المصرف في إجراء تطوير بعيد المدى لبرامجه التنموية وتنظيمه الداخلي من خلال إستراتيجيته الجديدة طويلة المدى، التي أطلق عليها "المصرف 2030".

نظرًا لأن المصرف يتبوأ مكانة المنظمة الدولية المتخصصة في تمويل التنمية ومستعدة لمواجهة التحديات المستقبلية، فإنه يهدف إلى أن يكون مؤسسة عربية - إفريقية رائدة في نظر المسهمين وشركاء التنمية والعملاء والأسواق المستهدفة في الدول الإفريقية. ومن خلال سد الفجوة بين الأنشطة الاقتصادية العربية والإفريقية والاستفادة من الابتكار لتحقيق الرخاء، يهدف المصرف إلى أن يكون شريكًا إنمائيًا مرنًا وفعالاً وموثوقًا في إجراء عملياته وتقديم خدماته لرفع مستوى أدائه بأقصى قدر ممكن لضمان تحقيق نتائج مؤثرة في البلدان المستفيدة.

كان الإطار الإستراتيجي الذي وضِع للمصرف في العام 2020، مدفوعًا بعوامل مختلفة، منها الحجم والنطاق المتغير للتعاون العربي الإفريقي، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المُستدامة لعام 2030، ومبادرات أجندة إفريقيا الاتحاد الإفريقي لعام 2063، والتعديلات المستمرة من بنوك التنمية المتعددة الأطراف، والتحولات في مشهد المساعدات الحكومية، والمشهد التنموي المتغير باستمرار الناشئ عن التحديات العالمية للتنمية مثل الأوبئة والأزمات المالية والتهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية، والفرص مثل تضخم عدد الشباب، والرقمنة والسياسات الجغرافية المتغيرة، تعكس هذه العوامل الحاجة المتزايدة للتنمية المُستدامة في إفريقيا؛ حيث برهن على ذلك النمو الاقتصادي غير المستقر الذي لا يخلق فرص عمل كافية للقوى العاملة المتنامية، بخلاف ندرة الموارد المحلية، والفقر وعدم المساواة، والافتقار إلى البنية التحتية الملائمة، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، وانعدام الأمن الغذائي، وتغير المناخ، وما إلى ذلك.

يدرك المصرف أن التصدي للتحديات والفرص المعقدة للقوى الاقتصادية الإقليمية والعالمية يتطلب عقلية وأدوات ونهجًا مختلفًا، وتهدف إستراتيجية المصرف 2030 المصمَمة للتكيف مع القرن الحادي والعشرين في ظل الاعتماد على البنية التحتية والشبكة الحالية للمصرف، إلى تطوير أدوات وكفاءات جديدة استجابةً لظروف السوق المتغيرة.

ولتحقيق رؤيته المتمثلة في أن يصبح منبرًا للتعاون الاقتصادي العربي - الإفريقي، يركز المصرف على أربعة مجالات محددة وهي: البنية التحتية، وسلسلة القيمة الزراعية، والتجارة، والقطاع الخاص، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال. ومن خلال هذه التوجهات الأساسية والمحاور، إلى جانب المبادرات الإستراتيجية المحددة المبينة في الإستراتيجية الجديدة، يهدف المصرف إلى تمييز نفسه وجذب شراكات ذات قيمة مضافة من شأنها أن تسهم في التنمية المُستدامة في البلدان المستفيدة في المنطقة.

علاوةً على ذلك، تؤكد إستراتيجية المصرف 2030 على أهمية النهج القائم على النتائج؛ حيث إن تقديم بطاقة الأداء يمُكّن المصرف من تقييم إدارته وعملياته وتقديم المنتجات والخدمات

بناءً على أهداف إنمائية انتقائية ذات صلة بالجهات المعنية الرئيسية، ويضمن هذا التقييم المساءلة ويمُكّن المصرف من تقديم تقارير عن كفاءته وفعاليته التشغيلية والتنظيمية.

علاوةً على ذلك، يقدم المصرف منتجات وخدمات متنوعة، بما في ذلك القروض للجهات العامة والخاصة، وتمويل التجارة والبنية التحتية والزراعة والتنمية الريفية والقطاعات الاجتماعية، ومِنح لتنمية القدرات.

وعلى مر السنين، زادت التزامات المصرف السنوية زيادة مطردة، لتصل إلى مبلغ تراكمي قدره 13,012 مليون دولار أمريكي في العام 2023، منها نحو 7,394 مليون دولار لتمويل 755 مشروعًا تنمويًا، و5,373 مليون دولار لتمويل 126 عملية للقطاع الخاص والتجارة، و245 مليون دولار لتمويل 977 عملية لتنمية القدرات؛ بالإضافة إلى ذلك، يستفيد المصرف من الاستثمارات من مؤسسات التنمية العربية الأخرى لمضاعفة تأثيره.

ويُعد التقرير خطوة بالغة الأهمية في تقييم أثر مؤسسة المصرف وفعاليتها، وتحديد الاتجاهات والتحديات الناشئة، وعرض الإنجازات والدروس المستفادة، وتسهيل التواصل ومشاركة الجهات المعنية.

ويهدف المصرف من خلال هذا التقرير إلى تسليط الضوء على التقدم الذي أحرزه والتحديات التي يواجهها وخططه بكل شفافية، مع رفع مستوى الوعي وتعزيز دعم الجهات المعنية وبناء شراكات قوية مع الحكومات، ووكالات التنمية، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات المعنية الأخرى.

الالتزامات التراكمية في 2023

13,012 مليون دولار أمريكي

7,394 مليون دولار أمريكي

لتمويل 755 مشروعًا تنمويًا

5,373 مليون دولار أمريكي

لتمويل 126 عملية تجارية وفي القطاع الخاص

245 مليون دولار أمريكي

لتمويل 977 عملية لتنمية القدرات

2-1 أهداف التقرير

تقييم التقدم الذي أحرزته مؤسسة المصرف

يُعد التقرير السنوي للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا أداة قَيّمة لإدارة المصرف لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإستراتيجية العشرية والخطة الخمسية لدى المؤسسة، في ضوء الأوقات الصعبة التي تواجهها منطقة دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في عامي 2022 و2023، يقدم التقرير تقييماً لفعالية المصرف في دعم جهود التنمية المُستدامة وتعزيز التحول الاجتماعي والاقتصادي في الدول الإفريقية، كما يقدم تحليلاً معمقاً لمشروعات المصرف وبرامجه ومبادراته، وقياس تأثيرها وإسهاماتها في تحقيق الأهداف التنموية للمنطقة.

تحليل الاتجاهات الناشئة في مواجهة التحديات المتغيرة

يعرض هذا التقرير تحليلاً للاتجاهات الناشئة في مؤشرات أداء المصرف، ويشير هذا التحليل إلى المجالات المهمة التي تتطلب الاهتمام والتحسين. ومن خلال تقييم هذه الاتجاهات، يستطيع المصرف الاستجابة بشكل استباقي للتصدي للتحديات الناشئة، وتكييف إستراتيجياته، وتعزيز فعاليته التنموي، كما يُعد التقرير بمثابة بوصلة توجه المصرف نحو التخصيص الأمثل للموارد وتنفيذ أساليب مبتكرة.

عرض الإنجازات والتحديات

يُعد التقرير بمثابة منصة لعرض إنجازات المصرف ونجاحاته في دعم الجهود التنموية في منطقة دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة العصيبة لعامي 2022-2023، فهو يسلط الضوء على التأثير الإيجابي لمشروعات المصرف وبرامجه ومبادراته مع الاعتراف بالتحديات التي استطاع مواجهتها. وعلى سبيل الوضوح والشفافية، يمُكّن التقرير الجهات المعنية من فهم واقع العمل التنموي ويوضح التزام المصرف بمواجهة التحديات من خلال نشر موارده بشكل فعال.

يُعد التقرير بمثابة منصة لعرض إنجازات المصرف ونجاحاته في دعم الجهود التنموية في منطقة دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة العصيبة 2022-2023. فهو يسلط الضوء على التأثير الإيجابي لمشروعات المصرف وبرامجه ومبادراته مع الاعتراف بالتحديات التي استطاع مواجهتها.

التواصل ودعم الجهات المعنية

يلعب التقرير دورًا حاسمًا كأداة إدارية وأداة تواصل، مما يضمن الانخراط الفعال مع الجهات المعنية، ونظرًا للأوقات العصيبة التي تواجه منطقة دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، فإن تعزيز دعم الجهات المعنية والتعاون يصبح أكثر أهمية، ويقدم التقرير وصفًا واضحًا وشاملاً للتقدم الذي أحرزته مؤسسة المصرف والتحديات التي تواجهها والخطط التي اتخذتها. ومن خلال الإعلان بوضوح عن فعاليته التنموية، يستطيع المصرف رفع مستوى الوعي واستقطاب الدعم وبناء شراكات قوية مع الحكومات، ووكالات التنمية، ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها من الجهات المعنية.

3-1 تغييرات في البيئة الداخلية لـ المصرف

لقد حدثت تغييرات كبيرة داخل المصرف، مما يعكس تغير بيئته الداخلية. تشمل هذه التغييرات ما يلي:

1- **تصنيف المصرف:** حقق المصرف إنجازاً هاماً بحصوله على تصنيف مضاعف من وكالات التصنيف الائتماني الدولية المرموقة. في 4 أكتوبر 2022، منحت وكالة التصنيف العالمية ستاندرد آند بورز المصرف تصنيفًا ائتمانيًا طويل الأجل "AA" وتصنيفًا ائتمانيًا قصير الأجل "A-1+". وفي الوقت نفسه، في 18 فبراير 2022، منحت وكالة موديز لخدمات المستثمرين المصرف تصنيفًا طويل الأجل بالعملة الأجنبية "Aa2" إلى جانب توقع إيجابي لأدائه.

إن تصنيف "Aa2" للمصرف مدعوم من خلال العديد من العوامل الحاسمة، بما في ذلك مركز رأس المال القوي، والرافعة المالية المنخفضة، والمستوى العالي من الموارد السائلة، والدعم المستمر من الأعضاء من المسهمين، وفي حين أن محفظة قروض المصرف قد تكون ذات جودة ائتمانية ضعيفة نسبيًا، إلا أن إدارته وسياساته الحكيمة للسيولة ساعدت في الحفاظ على استقراره المالي، ويخطط المصرف للوصول إلى أسواق رأس المال الدولية في المستقبل ولكن ليس عليه ديون في الوقت الحالي. ويشير التوقع الإيجابي لوكالة موديز إلى أن أداء أصول المصرف قد يتحسن، مما قد يدعم تصنيفًا أعلى.

ويعكس هذا الإنجاز ممارسات المصرف الفعالة في إدارة المخاطر والإدارة الحكيمة والاستقرار المالي. وقد نجح المصرف في زيادة رأس ماله، مما وفر أساسًا متينًا للتوسع المستقبلي وزيادة القدرة المالية.

علاوةً على ذلك، في 17 أغسطس 2023، حصل المصرف على تصنيف "AAA" مع توقع أداء مستقر من وكالة التصنيف الائتماني اليابانية. واستند هذا التصنيف إلى الدعم القوي الذي يحظى به المصرف من مسهميه، والدور الرائد الذي يلعبه في تنسيق دعم الدول العربية لإفريقيا، ووضع الدائن المفضل الذي يتمتع به، وهيكله المالي السليم والسيولة الوفيرة.

2- **النمو والتوسع:** شهد المصرف نمواً ملحوظًا في السنوات الأخيرة، وعلى ضوء ذلك شرع المصرف في توسيع نطاق منتجاته وخدماته، لتلبية الاحتياجات المتنوعة للبلدان المستفيدة في منطقة دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، كما تولى المصرف تمويل قطاعات مختلفة من خلال القروض والمِنح، ومن ضمن هذه القطاعات، التجارة والبنية التحتية والزراعة والتنمية الريفية والقطاعات الاجتماعية. وتزايدت الالتزامات السنوية بزيادة مطردة، لتصل إلى ما يقدر بنحو 2,241.3 مليون دولار أمريكي في العام 2023، مع اقتراب الالتزامات التراكمية من 12,124 مليون دولار أمريكي. علاوةً على ذلك، أضافت إدارة القطاع الخاص وتمويل التجارة عروضًا جديدة لتشمل منتجات تمويل التجارة للحكومات جنبًا إلى جنب مع القطاع الخاص للمساعدة في استيراد السلع الإستراتيجية.

3- **تعزيز الشراكات:** لقد عزز المصرف شراكاته مع مؤسسات التنمية العربية الأخرى والمؤسسات الدولية، ومن خلال التعاون مع هذه الكيانات، تمكن المصرف من توفير التمويل والخبرة الإضافية، مما يسهّل تحقيق تأثير إنمائي أكثر أهمية في إفريقيا، وقد أدت قدرة المصرف على اجتذاب التمويل من مصادر مختلفة إلى تعزيز قدرته على دعم مشروعات ومبادرات التنمية، ومقابل كل دولار استثمره المصرف في عملية، جمع المصرف 4 دولارات من شركائه في التنمية، أبرزهم مجموعة التنسيق العربية التي تجمع بين مختلف مؤسسات التنمية الإقليمية ومنها: صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، البنك الإسلامي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، صندوق أبو ظبي للتنمية، صندوق قطر للتنمية وغيرها؛ حيث تعمل هذه المؤسسات معًا لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من الفقر ولتحقيق النمو المُستدام في الدول الإفريقية.

المحاور التي يركز عليها المصرف: الاستثمار في البنية التحتية من أجل الشمولية، والتصنيع والابتكار، وتطوير سلسلة القيمة الزراعية من أجل التمكين، وتعزيز التجارة وتنمية القطاع الخاص لتحقيق النمو وتوفير فرص العمل، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.

4- **الإصلاح التنظيمي:** إدراكًا للحاجة إلى التكيف مع المشهد التنموي المتغير، شرع المصرف في عمليات إصلاح شاملة على مستوى الأعمال والتنظيم لتحقيق إستراتيجيته طويلة المدى "المصرف 2030"، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى جعل المصرف مؤسسة دولية متخصصة في تمويل التنمية قادرة على مواجهة التحديات واستغلال الفرص في المناطق.

5- **تحسين قياس الأداء:** قدم المصرف بطاقة أداء مستندة إلى النتائج ونظام مراقبة شامل (Steer Vision) لتقييم إدارته وعملياته وتقديم المنتجات والخدمات، يأخذ هذا النظام إلى جانب بطاقة الأداء أهدافًا تنموية انتقائية ذات صلة بالجهات المعنية بعين الاعتبار، فضلاً عن دورهما في قياس النتائج التي حققتها برامج المصرف، وتقييم أوجه الكفاءة والفعالية التنظيمية، وباعتماد إطار قياس الأداء هذا، يهدف المصرف إلى ضمان المساءلة والشفافية والتحسين المستمر في عملياته.

جديرٌ بالذكر، أن هذه التغييرات في البيئة الداخلية للمصرف تعكس التزام المصرف بالتكيف والنمو وتعزيز فعاليته باعتباره شريك التنمية في إفريقيا، فبفضل مركزه المالي المعزز، والعروض الموسعة للمنتجات، والإصلاح التنظيمي الإستراتيجي، يتمتع المصرف بوضع جيد لتلبية الاحتياجات المتغيرة للبلدان المستفيدة منه، والمساهمة في التنمية المُستدامة في منطقة دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

يُقيم التقرير مجمل استجابات المصرف لمواجهة الفقر، عدم المساواة، تغير المناخ، والأمن الغذائي؛ بالإضافة إلى مدى دعمه للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتمكين المرأة والشباب، ويتمحور التقرير حول محاور المصرف الأربعة: الاستثمار في البنية التحتية من أجل الشمولية، التصنيع والابتكار، تطوير سلسلة القيمة الزراعية من أجل التمكين، تعزيز التجارة وتنمية القطاع الخاص لتحقيق النمو وتوفير فرص العمل، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، كما يسلط كل قسم الضوء على نتائج المشروعات والمِنح المنجزة، والنتائج المخطط لتحقيقها من المشروعات، والمِنح الجديدة المعتمدة في عامي 2022 و2023.

الفصل 02

التقدم التنموي

في البلدان المستفيدة (BC)

يُقدم الفصل الثاني تقييماً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المستفيدة على مدى السنوات الماضية في ما يتعلق بأهداف التنمية المُستدامة وأجندة 2063، وإسهام المصرف في هذا التقدم من خلال مجالات تركيزه الأربعة بما في ذلك: البنية التحتية، والاستثمار من أجل الشمولية والتصنيع والابتكار، وتطوير سلسلة القيمة الزراعية من أجل التمكين، وتعزيز التجارة وتنمية القطاع الخاص من أجل النمو وخلق فرص العمل، والمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم من أجل التمكين الاقتصادي، كما يطرح تحديات كبيرة يتعين التصدي لها بشكل عاجل وفرصًا ينبغي استغلالها لتحقيق التنمية المُستدامة في المنطقة، سيساعد هذا التحليل المصرف على تركيز دعمه بشكل أفضل على البلدان المستفيدة بهدف تسريع تحقيق التنمية المُستدامة في المنطقة.

1-2 الأداء الاقتصادي والتوقعات في البلدان المستفيدة

وفقًا لصندوق النقد الدولي (2023)، يبذل اقتصاد البلدان المستفيدة جهودًا مطردة لتعويض الخسائر الناجمة عن الركود العميق بنسبة بلغت نحو 1.7 في المائة في العام 2020، بسبب الانقطاع المفاجئ الناجم عن جائحة كوفيد-19، وقد انتعش النشاط الاقتصادي في المنطقة مرة أخرى في العام 2021، مما رفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.7 في المائة، وأدت التداعيات العالمية للصراع في أوكرانيا، واستمرار انعدام الأمن الغذائي، وارتفاع التضخم، والظروف المناخية السيئة في المنطقة إلى تقليص قوة الأداء؛ حيث يُقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.5 في المائة، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالنسبة 3.9 في المائة في العام 2022. وتشمل العوامل الأخرى التي تسهم في ضعف الأداء: القضايا الأمنية في قطاع النفط في نيجيريا، ونقص الطاقة في جنوب إفريقيا؛ لكونهما أكبر دولتين في المنطقة، وفي ظل معدل نمو قدره 3.5 في المائة في 2023، تظل البلدان المستفيدة ثاني أسرع المناطق نمواً في العالم بعد آسيا النامية (معدل النمو بها يصل إلى نسبة 5.1 في المائة).

الشكل 1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة التغير)

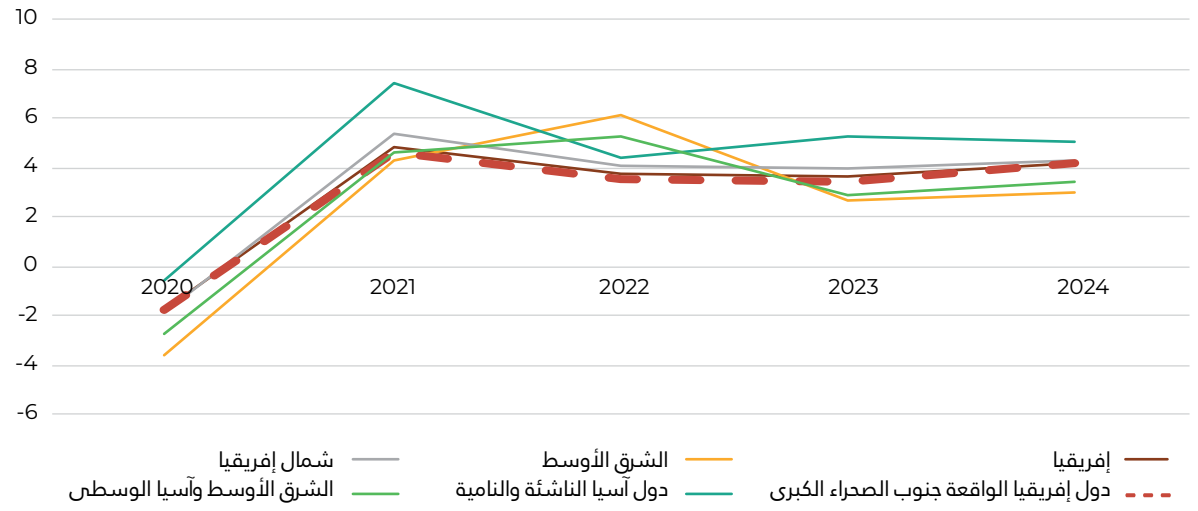

المصدر: صندوق النقد الدولي - تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو 2023

أدت التداعيات العالمية للصراع في أوكرانيا، واستمرار انعدام الأمن الغذائي، وارتفاع التضخم، والظروف المناخية السيئة في المنطقة إلى تقليص قوة الأداء؛ حيث يُقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.5 في المائة وهي نسبة منخفضة مقارنة بالنسبة 3.9 في المائة في العام 2022.

في العام 2024، تظل الآفاق الاقتصادية الإقليمية قوية مع تعافي الاقتصاد العالمي من آثار الصراع في أوكرانيا، والتحسن المتوقع في صادرات المنطقة وانخفاض تكاليف الواردات وانخفاض معدل التضخم وانخفاض أسعار النفط، ومن المتوقع أن يسجل النمو في البلدان المستفيدة ما نسبته 4.2 في المائة في العام 2024، مدفوعًا بشكل رئيسي بتوسع الأنشطة الاقتصادية في البلدان غير النفطية، وزيادة الاستهلاك الخاص والاستثمار في مشروعات الغاز والتعدين والطاقة الخضراء الجديدة.

بالنسبة إلى الاتجاه دون الإقليمي في العام 2023، يختلف النمو بين المناطق الفرعية والبلدان، وتعد المنطقتان الفرعيتان لشرق إفريقيا ووسط إفريقيا من بين أفضل المناطق أداءً؛ حيث تُقدر معدلات النمو بنحو 4.9 في المائة و4.3 في المائة على التوالي، في حين أن المنطقة الفرعية لجنوب إفريقيا تُقدر معدلات النمو فيها بنحو (1.4 في المائة) هي المنطقة الفرعية الأقل أداءً، ومن المتوقع أن يتسارع النمو قليلاً في غرب إفريقيا؛ حيث يُقدر بنحو 3.8 في المائة، ويتباطأ في شمال إفريقيا إلى 4.3 في المائة، كما يُتوقع أن ينمو الاقتصاد بمعدل 2.7 في المائة في الشرق الأوسط، ونحو 3.5 في المائة في آسيا الوسطى.

على المستوى الوطني، تشمل البلدان التي حققت أعلى معدلات النمو في العام 2023: السنغال بنسبة (8.3%)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (6.3%)، كوت ديفوار (6.2%)، رواندا (6.2%)، إثيوبيا (6.1%)، وأخيراً النيجر بنحو (6.1%)، في حين تشمل البلدان ذات معدلات النمو الأقل: غانا بنسبة (1.6%)، جنوب إفريقيا (0.1%)، وغينيا الاستوائية التي من المتوقع أن تنخفض بشكل كبير لتصل إلى نحو (-1.8%).ومن المتوقع أن تتفوق السنغال في العام 2024 بمعدل مزدوج الرقم يبلغ نحو 13 في المائة، مدفوعة بإنتاج المواد الهيدروكربونية وآفاق النمو طويلة المدى، كما يُتوقع أن يرتفع النمو في البلدان الغنية المصدرة للنفط من 3.1 في المائة في العام 2022 إلى 3.2 في المائة في العام 2023، لكنه ما زال أقل من المتوسط الإقليمي، كذلك يُتوقع أن ينخفض النمو إلى 3.0 في المائة في العام 2024؛ يرجع ذلك أساسًا إلى الانخفاض المتوقع في أسعار النفط الخام وتباطؤ الإنتاج.

وصل معدل التضخم إلى رقم مزدوج في العديد من البلدان؛ ما أدى إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي وتآكل القوة الشرائية للأسر الفقيرة والفئات المستضعفة منذ العام 2020، ويعود ارتفاع مستوى التضخم في جميع أنحاء المنطقة إلى أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك أسعار الطاقة، والتقلبات في سعر الصرف، واضطرابات سلاسل التوريد، والصراعات، والجفاف وتغير المناخ، ومن المتوقع أن ينخفض متوسط التضخم الإقليمي من 17.7 في المائة في العام 2022 إلى نحو 15.7 في المائة في العام 2023، ويُتوقع أن يصل إلى نحو 11.8 في المائة في العام 2024 من خلال

اتباع سياسة نقدية لمكافحة التضخم وجهود السياسات المالية الحكيمة في العديد من البلدان، في العام 2022، كان التضخم أعلى من أي منطقة أخرى في العالم باستثناء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ حيث ارتفع المعدل بسبب التضخم المتصاعد في إيران ولبنان. أما في العام 2023، كان من المتوقع أن تبلغ معدلات التضخم نحو 45.4 في المائة في غانا، 31.4 في المائة في إثيوبيا، 27.8 في المائة في جنوب السودان، ونحو 24.7 في المائة في ملاوي، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

يُقدر عجز الحساب الجاري في البلدان المستفيدة بنسبة بلغت نحو 2.7 في المائة في العام 2023 بسبب العجز التجاري، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 2.8 في المائة في العام 2024.كما تواجه المنطقة قيوداً مالية شديدة مع انخفاض الإيرادات المالية مقارنة بالمناطق الأخرى تتمثل في ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض المساعدات التنموية وانخفاض الاستثمارات من الشركاء؛ ما دفع العديد من البلدان إلى التحول إلى أسواق أعلى في التكلفة.

وصل الدين العام إلى مستويات غير مسبوقة مدفوعًا بانخفاض قيمة العملة واتساع العجز المالي بنحو 5 في المائة في العام 2023. كما أن المنطقة أكثر عرضة للصدمات الخارجية بسبب الاقتراض بالعملات الأجنبية؛ حيث بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 57.9 في المائة في العام 2022، و57.5 في المائة في العام 2023، ومن المتوقع أن تنخفض إلى نحو 55.9 في المائة في العام 2024. في العام 2022، عانت ثمانية بلدان من أصل تسعة بلدان مستفيدة على مستوى العالم من أزمة الديون، وكان ثلاثة عشر منها معرضة بشدة لخطر أزمات الديون (من أصل سبعة وعشرين بلد على مستوى العالم)[1].تعتمد المنطقة بشكل كبير على الدائنين من القطاع الخاص في الوقت الحالي، الأمر الذي يجعل الحصول على الائتمان أكثر تكلفة ويجعل إعادة هيكلة الديون أكثر تعقيدًا، ووفقًا لمجموعة الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات العالمية (2023)، تتحمل إفريقيا ديونًا أقل بكثير من الدول المتقدمة، لكنها تدفع أكثر بكثير مقابلها بنسبة بلغت نحو: (إفريقيا - 11.6 في المائة، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنحو - 7.7 في المائة، وآسيا وأوقيانوسيا - 6.5 في المائة، والولايات المتحدة الأمريكية -3.1 في المائة، وألمانيا -1.5 في المائة)، تستخدم العديد من البلدان المستفيدة المزيد من الإيرادات العامة لدفع الفوائد بدلاً من الاستثمار في القطاعات الاجتماعية وتطوير

الشكل 2: مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية

الدين الحكومي
(نسبة الناتج المحلي الإجمالي)

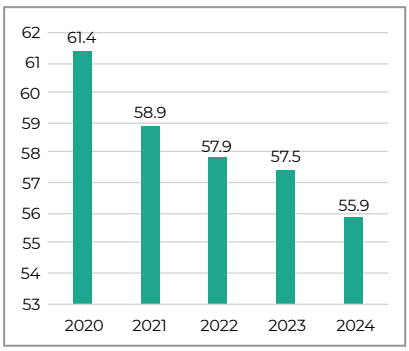

رصيد الحساب الجاري
(نسبة الناتج المحلي الإجمالي)

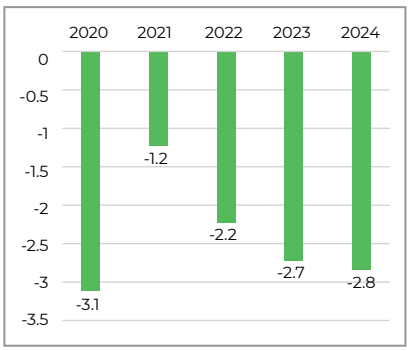

التضخم
(نسبة التغيير السنوية)

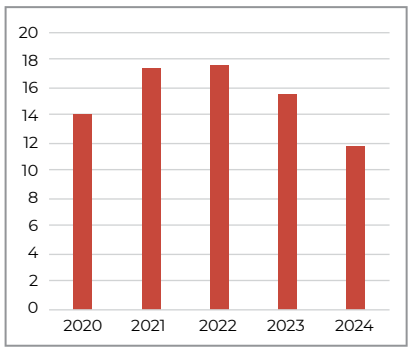

الدين الحكومي
(نسبة الناتج المحلي الإجمالي)

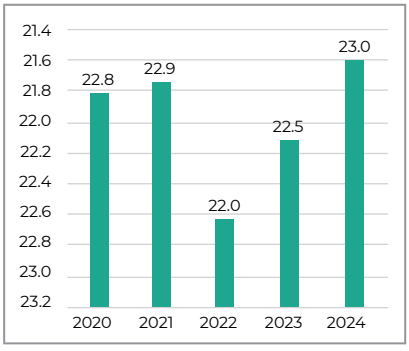

رصيد الحساب الجاري
(نسبة الناتج المحلي الإجمالي)

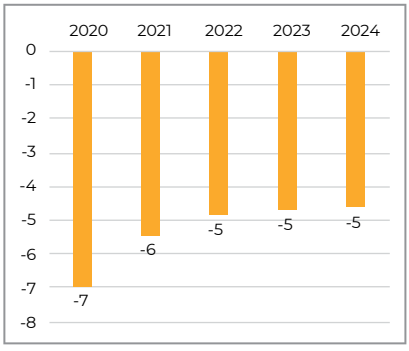

الإيرادات الحكومية، باستثناء المِنح
(نسبة الناتج المحلي الإجمالي)

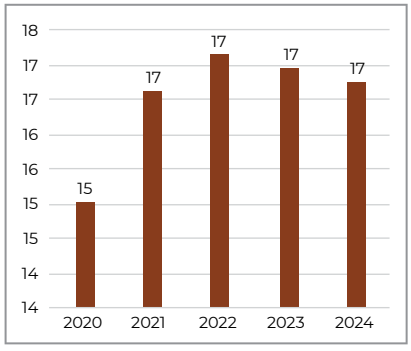

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2023

1. تباطؤ تراكم الديون، وتزايد المخاطر: الكشف عن تعقيدات أعباء الديون في دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (worldbank.org)

> إن تعزيز الإنتاجية الزراعية وضمان الأمن الغذائي وتعزيز الممارسات الزراعية المُستدامة أمور ضرورية للحد من الفقر والتنمية الريفية والتنويع الاقتصادي، كما أن بناء بنية تحتية عالمية المستوى لتحسين الاتصال داخل المناطق الفرعية عبر الطرق البرية والبحرية والجوية والسكك الحديدية ومجمعات الطاقة القارية سيعزز التكامل الإقليمي والنمو الاقتصادي.

البنية التحتية، ولذلك فمن الضروري أن تعزز البلدان المستفيدة تعبئة الموارد المحلية، وأن تحسِّن إدارة المخاطر المالية والإدارة الاستباقية للديون واحتواء التضخم وضبط سعر الصرف؛ إضافةً إلى ذلك، فإن بناء هياكل حوكمة قوية وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز القدرة المؤسسية كلها أمور أساسية لتعبئة المزيد من الموارد المحلية للحد من عبء الديون على البلدان، وتعزيز بيئة أعمال مواتية لجذب الاستثمارات لتمويل الاحتياجات الإنمائية.

تُقدم المنطقة آفاقًا اقتصادية متفائلة، رغم ذلك، ومن أجل مواصلة تعزيز النمو الاقتصادي القوي، تحتاج البلدان المستفيدة إلى ضمان استقرار الاقتصاد الكلي، والتصدي للتحديات المستمرة الكبيرة مثل: التحول الهيكلي، عجز البنية التحتية، انخفاض الإنتاج الزراعي وفرص الاستفادة التي توفرها الموارد الطبيعية الوفيرة والطاقة المتجددة، القوى العاملة الشبابية، ريادة الأعمال، التكامل الإقليمي، التقدم التكنولوجي، وما إلى ذلك.

إن تنويع الأنشطة الاقتصادية وتحولها في المنطقة من خلال تعزيز القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص لتحويل المواد الخام محليًا مع وجود رابط قوي للأنشطة الاقتصادية المحلية سوف يقلل بشكل كبير من اعتماد البلدان المستفيدة على صادرات السلع غير المصنَّعة وزيادة واردات السلع المصنَّعة، كما لا تزال الزراعة قطاعًا مهمًا في اقتصادات دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى؛ حيث يعمل به نسبة كبيرة من المواطنين، إن تعزيز الإنتاجية الزراعية وضمان الأمن الغذائي وتعزيز الممارسات الزراعية المُستدامة أمور ضرورية للحد من الفقر والتنمية الريفية والتنويع الاقتصادي، كما أن بناء بنية تحتية عالمية المستوى لتحسين الاتصال داخل المناطق الفرعية عبر الطرق البرية والبحرية والجوية والسكك الحديدية ومجمعات الطاقة القارية سيعزز التكامل الإقليمي والنمو الاقتصادي، وتتمتع المنطقة بمواطنين من الناشئين والشباب، ما يتيح فرصة لتسخير المكاسب الديموغرافية، إن دعم ريادة الأعمال وتوفير فرص العمل وتنمية المهارات يمكن أن يطلق العنان لإمكانات الشباب ويسهم في النمو الاقتصادي والابتكار، كما يمكن للإدارة المُستدامة للموارد الطبيعية الهائلة والاستثمارات في الطاقة المتجددة أن تدفعا النمو الاقتصادي، وتعززا الوصول إلى الطاقة، وتخففا من آثار تغير المناخ، ويتيح التقدم التكنولوجي السريع، بما في ذلك الرقمنة والاتصالات الجوالة، فرصًا لتجاوز مسارات التنمية التقليدية، ومن الممكن أن يؤدي تبني التقنيات الرقمية إلى تعزيز الوصول إلى الخدمات، وتشجيع التجارة الإلكترونية، وتحسين الحوكمة وتقديم الخدمات، وهذه كلها إجراءات حاسمة بالنسبة إلى إفريقيا لمضاعفة معدلات نموها الاقتصادي من المستوى الحالي للحفاظ على معدل أدنى يتراوح ما بين 7 و10 في المائة على مدى الأربعين سنة القادمة لتحقيق أهداف أجندة إفريقيا 2063 المتمثلة في النمو الشامل والتنمية المُستدامة في إفريقيا.

2-2 التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المُستدامة وأجندة إفريقيا 2063 في البلدان المستفيدة

تشهد البلدان المستفيدة نمواً اقتصاديًا غير منتظم، أو مراحل متأرجحة من النمو، أو ركودًا، أو تراجعًا، أو حتى انخفاضات حادة في النمو، تفتقر معه إلى توفير فرص عمل لائقة كافية لنسبة عالية من الشباب، والحد من الفقر المدقع وعدم المساواة، وينشأ النمو في مناطق محصورة صغيرة لا تفيد الاقتصاد بأكمله ولا المواطنين. وتضم المنطقة 33 دولة من أقل البلدان نمواً من بين 46 دولة في العالم. تواجه البلدان المستفيدة عوائق هيكلية شديدة أمام التنمية المُستدامة، لأنها معرضة بشدة للصدمات الاقتصادية والبيئية ولديها مستوى منخفض من القدرات البشرية. ولمواجهة هذه التحديات أطلقت المنطقة العديد من المبادرات، مثل المشروعات الرئيسية في أجندة إفريقيا 2063، لتسريع النمو الاقتصادي والتنمية في إفريقيا. وتشمل المشروعات الرئيسية الخمسة عشر، من بين أمور أخرى: شبكة القطارات المتكاملة عالية السرعة التي تهدف إلى ربط جميع العواصم الإفريقية، برنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا (PIDA) لتعزيز تطوير البنية التحتية الإقليمية والقارية في مجالات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز التكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية، البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا (CAADP) لتعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي والنمو الاقتصادي والرخاء للجميع في إفريقيا، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) لإنشاء سوق موحدة للسلع والخدمات في إفريقيا، وتعزيز التجارة البينية الإفريقية، والتكامل الاقتصادي، والتصنيع. وتسعى (AfCFTA) إلى دفع النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية عن طريق إزالة الحواجز التجارية ومواءمة السياسات التجارية وما إلى ذلك.

منذ اعتماد أهداف التنمية المُستدامة وأجندة إفريقيا الاتحاد الإفريقي 2063، "إفريقيا التي نريدها"، وهي خطة تنمية إفريقيا لتحويلها إلى قارة مزدهرة ومتكاملة وسلمية، بُذلت جهود كبيرة على جميع المستويات لتحقيق أهداف التنمية، كما بذلت الحكومات الإفريقية جهودًا لدمج أهداف التنمية المُستدامة وأجندة إفريقيا 2063 في الإستراتيجيات الوطنية وخطط التنمية، وأعطت الأولوية لأهداف ومؤشرات محددة، تتعاون الجهات المعنية، مثل بنوك التنمية متعددة الأطراف (MDBs) لتسريع نطاق الشراكة الفعالة وتوسعته لدعم جدولي الأعمال في البلدان المستفيدة.

رغم ذلك، أعاقت صعوبات حادة البلدان عن تحقيق جدولي الأعمال التحويلين هذين، مثل جائحة كوفيد-19 التي عرقلت حياة الناس وألحقت الضرر بالاقتصادات وأهدرت مكاسب التنمية التي حققتها معظم البلدان بصعوبة، كما أثر الصراع في أوكرانيا سلبًا في أهداف التنمية المُستدامة وأجندة إفريقيا 2063، ما أسهم في انخفاض الإنتاجية الزراعية وإنتاج الصناعات التحويلية وفرص العمل والإنتاجية على مستوى الاقتصاد ككل وزيادة الفقر وانعدام الأمن الغذائي والجوع، فقد حولت هذه الأزمات اهتمام السياسات والأولويات بعيدًا عن أجندة إفريقيا 2063 وأهداف التنمية المُستدامة نحو قضايا قصيرة الأجل تُبطء من تنفيذ الإجراءات الملموسة لتحقيق جدولي الأعمال.

بينما نحن في منتصف الطريق نحو استكمال أهداف التنمية المُستدامة في عام 2030، ونهاية خطة العمل العشرية الأولى لتنفيذ أجندة إفريقيا 2063، لا تزال البلدان المستفيدة متخلفة في تحقيق معظم أهداف التنمية المُستدامة وأهداف أجندة إفريقيا 2063 المقابلة لها، باستثناء الهدف 12 من أهداف التنمية المُستدامة، الذي تم تحقيقه والهدف رقم 13 من أهداف التنمية المُستدامة الذي لا نزال في الطريق إليه أو لا يزال قابلاً للتحقيق؛ حيث يبلغ متوسط درجة التقدم في أهداف التنمية المُستدامة في جميع البلدان المستفيدة نحو 53.0 في المائة في العام 2023، مما يترك فجوة قدرها 47.0 في المائة، وهذه درجة أقل مما وصل إليه مستوى درجة التقدم في العام 2022 بنحو (53.6 في المائة) ونحو (53.82 في المائة) في العام 2020؛ حيث كانت درجة التقدم أعلى قليلاً من متوسط في العام 2019 بنسبة بلغت نحو (52.9 في المائة) (متتبع أهداف التنمية المُستدامة، 2023 وتقدم الأمم المتحدة نحو أهداف التنمية المُستدامة، 2023).يشير ذلك إلى أنه كانت هناك تراجعات في بعض أهداف التنمية المُستدامة؛ حيث لم يتم إحراز أي تقدم خلال السنوات السابقة. وفي العام 2021، بلغت النتيجة الإجمالية الإقليمية لأجندة إفريقيا 2063 نحو (51 في المائة) مقابل أهداف العام 2021.وكان هذا الأداء العام أفضل نسبيًا مما كان عليه في العام 2019 (التقرير القاري الثاني حول تنفيذ أجندة إفريقيا 2063، 2022).

يُظهر التقييم العام أن هدفي التنمية المُستدامة 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان) و13 (العمل المناخي) فقط حققا نتائج مرضية، ما يعني أن المنطقة حققت أداءً جديرًا بالثناء وهي تسير على الطريق الصحيح لتحقيق الهدف بحلول عام 2030. ثمانية من أهداف التنمية المُستدامة السبعة عشر، وهي الهدف 2 (القضاء على الجوع) والهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاهية) والهدف 4 (جودة التعليم) والهدف 5 (المساواة بين الجنسين) والهدف 6 (المياه النظيفة والصرف الصحي) والهدف 11 (المدن والمجتمعات

المُستدامة) والهدف 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية) والهدف 17 (الشراكات من أجل الأهداف)، سجلت ما بين 40 و60 في المائة، الأهداف رقم 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) و14 (الحياة تحت الماء) و15 (الحياة في البر) يحققون تقدماً مرضيًا، في حين تواجه الأهداف رقم 1 (القضاء على الفقر) و7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، و9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) و10 (الحد من أوجه عدم المساواة) تحديات خطيرة. إن أداء هذه الفئة من أهداف التنمية المُستدامة غير مرضٍ على الإطلاق، ويشير ضمناً إلى أن مؤشرات التنمية المهمة المتعلقة بالفقر، وعدم المساواة، والطاقة النظيفة بأسعار معقولة، والصناعة، والابتكار، والبنية التحتية كلها إما متردية أو متدهورة. في حين يختلف التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المُستدامة السبعة عشر عبر المنطقة؛ حيث تتفوق 12 دولة في الأداء بنسبة تزيد على 60 في المائة، من بينها كابو فيردي بنسبة (68.8%)، وموريشيوس (68%)، وهما الأفضل أداءً، بينما يجب على دول جنوب السودان التي تصل نسبتها إلى (38.7%)، وجمهورية إفريقيا الوسطى (40.4%)، وتشاد (45.3%) مضاعفة جهودها.

بخصوص أجندة إفريقيا 2063، أُحرز قدر من التقدم جدير بالثناء في الفترة من 2019 إلى 2021 في ما يتعلق بالهدف الثاني (مواطنون على مستوى عالٍ من التعليم وثورة في المهارات مرتكزة على العلم والتكنولوجيا والابتكار) من نسبة 25 في المائة إلى 44 في المائة؛ والهدف 3 (مواطنون يتمتعون بالصحة والتغذية الجيدة) من نسبة 43 في المائة إلى 77 في المائة؛ والهدف 6 (الاقتصاد الأزرق/المحيطي من أجل تسريع النمو الاقتصادي) من نسبة 17 في المائة إلى 39 في المائة؛ والهدف 8 (إفريقيا موحدة (الاتحادية أو الكونفدرالية)) من نسبة 12 في المائة إلى 98 في المائة؛ والهدف 11 (ترسيخ القيم والممارسات الديمقراطية والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون) من نسبة 26 في المائة إلى 42 في المائة؛ والهدف 13 (الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار) من نسبة 24 في المائة إلى 72 في المائة؛ والهدف 16 (نهضة ثقافية إفريقية بارزة) من نسبة 14 في المائة إلى 45 في المائة؛ والهدف 20 (تحمل إفريقيا المسؤولية الكاملة عن تمويل تنميتها) من نسبة 17 في المائة إلى 55 في المائة، وقد أُحرز تقدم بطيء في الهدف 4 (الاقتصادات المتحولة)؛ والهدف 12

(وجود مؤسسات قادرة وقيادة تحويلية) من نسبة 5 في المائة إلى 32 في المائة؛ والهدف 14 (إفريقيا مستقرة وسلمية) من نسبة 44 في المائة إلى 57 في المائة؛ والهدف 19 (إفريقيا كشريك رئيسي في الشؤون العالمية والتعايش السلمي) من نسبة 48 في المائة إلى 64 في المائة، ومع ذلك، هناك بعض التراجعات في الهدف 1 (تراجع مستوى المعيشة المرتفع وجودة الحياة والرفاهية لجميع المواطنين) من نسبة 56 في المائة إلى 31 في المائة؛ والهدف 15 (إنشاء هيكل إفريقي للسلام والأمن يعمل بكامل طاقته وفعاليته ((APSA)) من نسبة 80 في المائة إلى 60 في المائة؛ والهدف 18 (إشراك الشباب والأطفال وتمكينهم) من نسبة 38 في المائة إلى 33 في المائة.

3-2 إسهامات المصرف في أهداف التنمية المُستدامة وأجندة إفريقيا 2063 في البلدان المستفيدة

التزم المصرف بالإسهام في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة وأجندة إفريقيا 2063. يستعرض القسم جميع العمليات المنجزة في العام 2022 لتقييم مدى الوفاء بهذا الالتزام، وأوضح الاستعراض أن جميع عمليات المصرف أسهمت في تحقيق 14 هدفًا من أهداف التنمية المُستدامة (كما هو موضح في الشكل 5 أدناه). كما أسهمت جميع عمليات/مِنح القطاع العام المعتمدة في تحقيق هدف واحد على الأقل من أهداف التنمية المُستدامة؛ حيث أسهمت الأغلبية بنسبة بلغت نحو (53 في المائة) في تحقيق هدفين أو أكثر (الشكل 3). في المتوسط، يسهم كل مشروع في تحقيق هدفين من أهداف التنمية المُستدامة، بينما أسهمت معاملات القطاع الخاص وتمويل التجارة في تحقيق هدفين على الأقل من أهداف التنمية المُستدامة في أغلب المشروعات بنسبة بلغت نحو (83 في المائة)، بحد أقصى للإسهام يبلغ 6 أهداف من أهداف التنمية المُستدامة (الشكل 4).

الشكل 3: عدد أهداف التنمية المُستدامة المدعومة في كل عملية.

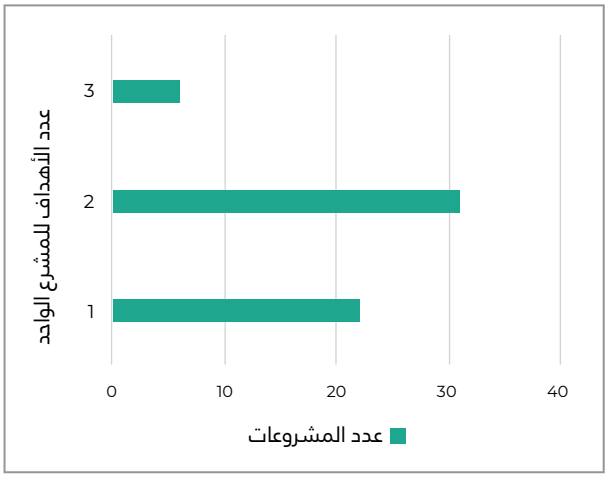

الشكل 4: عدد أهداف التنمية المُستدامة المدعومة حسب نوع العملية.

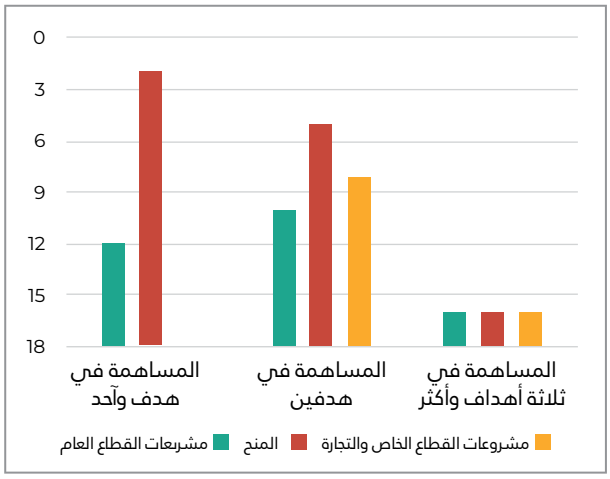

إن أهم ثلاثة أهداف للتنمية المُستدامة دعمتها عمليات المصرف بشكل رئيسي هي: الهدف 17 (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المُستدامة) والتي تسهم فيه بنحو (59.3 في المائة من العمليات)؛ والهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) بنحو (33.9 في المائة)، يليه الهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) بنحو (20.3 في المائة). وهذا يوضح الدعم القوي الذي يقدمه المصرف للتنمية والنمو الاقتصادي من خلال مجالاته المحورية الإستراتيجية التي تشمل: تطوير البنية التحتية، والتصنيع والابتكار، وسلاسل القيمة الزراعية الصناعية والتنمية الريفية، والعمل في شراكة من أجل التنمية المُستدامة. الجدير بالذكر أيضًا أن تنوع أهداف التنمية المُستدامة وأهداف أجندة إفريقيا 2063 التي تسهم فيها عمليات المصرف يعكس طبيعتها المتنوعة واسعة النطاق، في حين تشكل أهداف التنمية المُستدامة رقم 4 (جودة التعليم)، و1 (القضاء على الفقر)، و10 (الحد من أوجه عدم المساواة) مجالات مهمة لتدخلات المصرف.

الشكل 5: عدد العمليات التي تسهم في كل هدف من أهداف التنمية المُستدامة

يسلط هذا الفصل الضوء على التقدم التنموي الذي حققته المنطقة بدعم من شركاء التنمية بما في ذلك المصرف. ومع ذلك، وبالوتيرة الحالية، من غير المرجح أن تحقق البلدان المستفيدة أهدافها الإنمائية، وتتطلب الحلول جهودًا تعاونية استثنائية، كما لا يعد أي من هذه الأهداف أكبر من قدرات المنطقة. وفي هذا الصدد دعا القادة الأفارقة إلى عالم أكثر إنصافًا وازدهارًا خلال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA 78) وناقشوا الإجراءات الملموسة حاليًا لتسريع تنفيذ أجندة إفريقيا 2063، من خلال وضع الخطة التنفيذ العشرية الثانية ((STYIP 2024-2033، ووفق خطة STYIP، فإن طموحات إفريقيا للسنوات العشر المقبلة هي سبعة أهداف (مبادرات تحفيزية)، مستوحاة من التطلعات السبعة لأجندة إفريقيا 2063، ومن المتوقع أن يتم تنفيذ الأهداف السبعة ضمن الأهداف الإستراتيجية التي تتمحور حول الأهداف العشرين لأجندة إفريقيا 2063، وتشمل الأهداف السبعة ما يأتي:

الهدف 1: دخول كل دولة عضو في الاتحاد الإفريقي فئة البلدان متوسطة الدخل على الأقل [التطلع 1]؛ الهدف 2: إفريقيا أكثر تكاملاً وترابطًا [التطلع 2]؛ الهدف 3: مؤسسات عامة أكثر استجابة [التطلع 3]؛ الهدف 4: إفريقيا تحل صراعاتها وديًا [التطلع 4]؛ الهدف 5: قيم إفريقية واضحة ومدعومة [التطلع 5]؛ الهدف 6: مواطنون أفارقة أكثر تمكينًا وإنتاجية [التطلع 6]؛ الهدف 7: إفريقيا قوة عالمية كبيرة ومؤثرة [التطلع 7].

يجب على المصرف تعزيز تعاونه مع البلدان المستفيدة وتعبئة موارد إضافية لتلبية احتياجاتها التنموية، وذلك للإسهام بشكل أكثر فعالية في تنفيذ خطة STYIP للفترة 2024-2033، بالإضافة إلى تسريع تحقيق أهداف التنمية المُستدامة لقيادة التحول في المنطقة.

يجب على المصرف تعزيز تعاونه مع البلدان المستفيدة وتعبئة موارد إضافية لتلبية احتياجاتها التنموية، وذلك للإسهام بشكل أكثر فعالية في تنفيذ خطة STYIP للفترة 2024-2033، بالإضافة إلى تسريع تحقيق أهداف التنمية المُستدامة لقيادة التحول في المنطقة.

الفصل 03

النتائج التنموية المخطط لها والمحققة في عمليات المصرف

1-3 المقدمة

في عصر يتسم بالتحديات العالمية المتغيرة والسعي إلى تحقيق التنمية المُستدامة، أصبحت فعالية مصارف التنمية المتعددة الأطراف (MDBs) موضع فحص وتدقيق متزايدين. لقد كان تركيز المصرف الأساسي دائماً هو تقييم تأثير مشروعات التنمية وبرامجها وتعزيزه. يسلط هذا الفصل الضوء على النتائج التنموية المخططة والمحققة للعمليات التي أجراها المصرف خلال عامي 2022 و2023.

في العام 2022، تمت الموافقة على 16 عملية للقطاع العام بقيمة إجمالية بلغت نحو **644 مليون دولار أمريكي** ضمن محور "الاستثمار في البنية التحتية". إضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على 20 مشروعًا بقيمة إجمالية **1,106 ملايين دولار أمريكي** ضمن محور "تنمية القطاع الخاص والتجارة" ومشروعين بقيمة تُقدر بـ **60 مليون دولار أمريكي** ضمن محور "تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.

لقد سعى المصرف باستمرار إلى مواءمة جهوده مع الأهداف الشاملة لإستراتيجيته المصرف 2030، وأهداف التنمية المُستدامة وتطلعات البلدان الإفريقية الواردة في أجندة إفريقيا 2063. يكمن في صميم التزام المصرف التفاني في تعزيز النمو الاقتصادي المُستدام، وتعزيز التكامل الإقليمي، والحد من الفقر في جميع أنحاء القارة الإفريقية، كل ذلك ضمن نهج تعزيز التعاون العربي - الإفريقي. لقد كان تتبع فعالية التنمية في كل من العمليات المخططة والمكتملة جزءًا أساسيًا من هذا الالتزام؛ حيث أتاح لـ المصرف تكييف إستراتيجياته وصقلها لخدمة احتياجات البلدان المستفيدة بشكل أفضل.

يتتبع المصرف مدى فعالية تطوير مشروعاته على ثلاث مراحل رئيسية: عند الموافقة، وأثناء التنفيذ، وعند الانتهاء، ويقيس هذا الجزء من التقرير نتائج التنمية، والتي تعرف بأنها مخرجات المشروع ونتائجه المباشرة. تم تنظيم هذا الفصل وفق المحاور الإستراتيجية الأربعة ومجال موضوعي واحد شامل لإستراتيجية المصرف لعام 2030. تم استخلاص النتائج الحاسمة المخططة الموضحة في هذا الفصل من 21 مشروعًا و63 عملية لبناء القدرات تمت الموافقة عليها خلال عامي 2022 و2023، في حين تم استخلاص النتائج المحققة من 16 مشروعًا و30 عملية لبناء القدرات تم إنجازها خلال عامي 2022 و2023. ويسلط هذا الفصل الضوء على الإنجازات الرئيسية التي حققتها المشروعات وعمليات تنمية القدرات بين المشروعات التي يمولها المصرف.

ملخص العمليات المعتمدة والمنجزة في عام 2022:

في العام 2022، تمت الموافقة على 16 عملية للقطاع العام بقيمة إجمالية بلغت نحو 644 مليون دولار أمريكي ضمن محور "الاستثمار في البنية التحتية". إضافة إلى ذلك تمت الموافقة على 20 مشروعًا بقيمة إجمالية 1,106 ملايين دولار أمريكي ضمن محور "تنمية القطاع الخاص والتجارة" ومشروعين بقيمة تُقدر بـ 60 مليون دولار أمريكي ضمن محور "تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال". كما موَّل المصرف محور تنمية سلسلة القيمة الزراعية من خلال المشروعات متعددة القطاعات. في مجال دعم بناء القدرات، الذي يتداخل مع جميع المحاور الإستراتيجية، تولى المصرف تمويل 36 عملية بقيمة إجمالية قدرها 11.4 مليون دولار أمريكي.

الشكل 6: تمويل المصرف في العام 2022

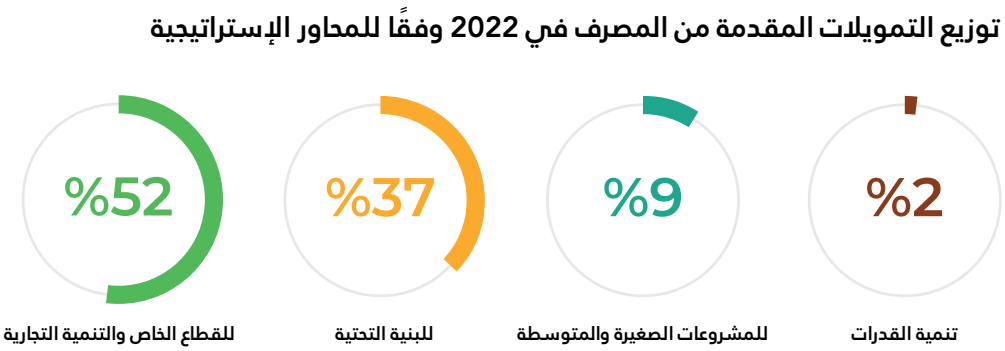

توزيع التمويلات المُقدمة من المصرف في 2022 وفقًا للمحاور الإستراتيجية: 52% للقطاع الخاص والتنمية التجارية، 37% للبنية التحتية، 9% للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، 2% لتنمية القدرات.

خلال العام 2022، تم الانتهاء من تنفيذ 5 مشروعات لتنمية القطاع العام ضمن محور الاستثمار في البنية التحتية، وعملية واحدة ضمن محور تعزيز ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، والتي أسهم فيها المصرف بمبلغ قدره 51.5 مليون دولار أمريكي واستفادت منها 6 دول إفريقية. كما تم إنجاز 28 عملية لبناء القدرات بتكلفة بلغت نحو 5 ملايين دولار أمريكي، بما في ذلك 3 دراسات جدوى (1 مليون دولار أمريكي) و25 عملية دعم مؤسسي (4 ملايين دولار أمريكي). إضافة إلى ذلك، تم الانتهاء من 3 عمليات للقطاع الخاص والتجارة بقيمة إجمالية قدرها 260 مليون دولار أمريكي.

ملخص العمليات المعتمدة والمنجزة في عام 2023:

خلال العام 2023، تمت الموافقة على 8 مشروعات للقطاع العام بقيمة بلغت نحو 318.84 مليون دولار أمريكي في محور "الاستثمار في البنية التحتية". إضافة إلى ذلك، وافق المصرف على 18 مشروعًا بتمويل إجمالي قدره 1,835.5 مليون دولار أمريكي، ضمن محور "تنمية القطاع الخاص والتجارة" (تشمل 4.76مليون دولار في البنية التحتية، و443.7 مليون دولار في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و205.5 مليون دولار في سلاسل القيمة الزراعية). إضافة إلى ذلك، حصل مشروع واحد

الشكل 7: تمويل المصرف في العام 2023

بتكلفة قدرها 26.5 مليون دولار أمريكي على الموافقة في مجال "تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال"، وفي المقابل، تم دعم محور تطوير سلسلة القيمة الزراعية من خلال مشروعين متعددي القطاعات بقيمة إجمالية تبلغ 64.5مليون دولار أمريكي، وفي مجال دعم بناء القدرات، وهو مجال مشترك بين جميع المحاور الإستراتيجية، موَّل المصرف ما مجموعه 46 عملية بمبلغ إجمالي قدره 12 ملايين دولار أمريكي.

توزيع التمويلات المُقدمة من المصرف في 2023 وفقًا للمحاور الإستراتيجية: 52% للقطاع الخاص والتنمية التجارية، 14.5% للبنية التحتية، 12% للزراعة، 21% للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، 5.0% لتنمية القدرات.

أما فيما يتعلق بتنفيذ المشروعات، فهناك 8 مشروعات لتنمية القطاع العام في محور الاستثمار في البنية التحتية ومشروعين في سلاسل القيمة الزراعية بقيمة إجمالية تبلغ 105 ملايين دولار أمريكي، وتوفر فوائد لـ 7 بلدان إفريقية تم اكتمالها؛ بالإضافة إلى ذلك، تم بنجاح استكمال مشروعين لبناء القدرات بقيمة إجمالية تبلغ 0.19 مليون دولار أمريكي، إضافة إلى هذه الإنجازات، تم تنفيذ 9 مشروعات في القطاع الخاص والتجارة بقيمة تمويلية تزيد على 298 مليون دولار أمريكي.

في الأقسام التالية، سنستكشف عمليات القطاعين العام والخاص بشكل منفصل، ونعرض إسهامات المصرف في مجالات التنمية الحيوية. كما سنقيِّم بدقة نتائج هذه العمليات، ومدى إسهامها في التنمية المُستدامة للقارة الإفريقية، كما سنوضح كيف تمكن المصرف، من خلال إقامة شراكات قوية، من تسخير خبرات شركائه ومواردهم ومعارفهم المشتركة، ما أدى إلى إقامة مبادرات إنمائية أكثر كفاءة وتأثيراً.

خلال ذلك، لم يعمل المصرف على تعزيز أهداف التنمية المُستدامة للبلدان المستفيدة منه فحسب، بل قدم أيضًا مثالاً مقنعًا للمجتمع الدولي الأوسع، ما يعزز أهمية مبادئ بوسان في تحقيق نتائج إنمائية هادفة ودائمة.

> لم يعمل المصرف على تعزيز أهداف التنمية المُستدامة للبلدان المستفيدة منه فحسب، بل قدم أيضًا مثالاً مقنعًا للمجتمع الدولي الأوسع.

2-3 الاستثمار في البنية التحتية لتحقيق الشمولية والتصنيع والابتكار

أهداف التنمية المُستدامة:

أجندة إفريقيا 2063:

تعد إستراتيجية المصرف 2030الاستثمار في البنية التحتية أحد مجالاتها المحورية الأربعة، وإضافةً إلى تمويل برامج البنية التحتية، سيعمل المصرف أيضًا كمنصة لتسهيل استثمارات البنية التحتية العربية الإفريقية لربط إفريقيا والأفارقة بالعالم بسلاسة، تشمل القطاعات الفرعية التي سيتم استهدافها في هذا المجال المحوري، البنية التحتية الاجتماعية (التعليم والصحة) والنقل (الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات) والطاقة (التوليد والنقل والتوزيع) والصناعة (التركيز على إنشاء مجمعات صناعية) والتنمية الحضرية - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد الرقمي.

المشروعات المعتمدة:

في العام 2022، وافق المصرف على 8 مشروعات في الاستثمار في البنية التحتية لتحقيق الشمولية والتصنيع والابتكار بتمويل إجمالي قدره 244.4 مليون دولار أمريكي، في منطقة جنوب الصحراء الكبرى، ومن المتوقع أن تسفر هذه المشروعات عند اكتمالها عن نتائج واعدة للمجتمعات المحلية. يقدم الجدول 6 أدناه مزيد من التفاصيل.

في العام 2023، وافق المصرف على 8 مشروعات في الاستثمار في البنية التحتية لتحقيق الشمولية والتصنيع والابتكار بتمويل إجمالي قدره 249.3 مليون دولار أمريكي، في منطقة جنوب الصحراء الكبرى، ومن المتوقع أن تسفر هذه المشروعات عند اكتمالها عن نتائج واعدة للمجتمعات المحلية. يقدم الجدول 7 أدناه مزيد من التفاصيل.

المشروعات المنجَزة:

في العام 2022، تم اكتمال 5 مشروعات في الاستثمار في البنية التحتية لتحقيق الشمولية والتصنيع والابتكار بتمويل إجمالي قدره 46.5 مليون دولار أمريكي، ما أدى إلى تحسين حياة المواطنون المقيمين في مواقع المشروعات ومعيشتهم. يقدم الجدول 8 أدناه ملخصًا لنتائج هذه المشروعات:

في العام 2023، تم اكتمال 8 مشروعات في الاستثمار في البنية التحتية لتحقيق الشمولية والتصنيع والابتكار بتمويل إجمالي قدره 82.2 مليون دولار أمريكي، ما أدى إلى تحسين حياة المواطنون المقيمين في مواقع المشروعات ومعيشتهم. يقدم الجدول 9 أدناه ملخصًا لنتائج هذه المشروعات:

> وافق المصرف على **8 مشروعات** في الاستثمار في البنية التحتية لتحقيق الشمولية والتصنيع والابتكار بتمويل إجمالي قدره **244.4 مليون دولار أمريكي**، في منطقة جنوب الصحراء الكبرى.

النتائج التي تحققت:

الجدول 1: النتائج التي تحققت في البنية التحتية

الطرق

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
تشييد طرق (كم)	542
خفض تكلفة تشغيل المركبات (%)	45
المواطنون المستفيدون (عدد)	3,000,000

المياه

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
عدد الآبار المحفورة (عدد)	3
إنتاج مياه نظيفة (م3/يوم)	5,100
خط مواسير نقل المياه (كم)	123
شبكة توزيع (كم)	420
توصيلات للمنازل (عدد)	17,600
نقاط المياه العمومية (عدد)	195
زيادة استهلاك المياه النظيفة (لتر/يوم)	40
المواطنون المستفيدون (عدد)	414,000

الصحة

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
تشييد مباني (م²)	19,320
إعادة تأهيل مباني (م²)	10,060
زيادة الأسِرَّة (عدد)	332
المواطنون المستفيدون (المعدل السنوي للمرضى)	2,555,000

التعليم

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
تشييد مباني (م²)	48,915
عدد الطلاب المستفيدين	8,560
توفير سكن للطلاب	440
إنشاء أماكن التدريب (المزارع) ومواقف السيارات والمرافق (م²)	56,920
توفير فرص عمل (مباشرة وغير مباشرة)	2,800

مشروعات مختارة:

المشروع

مشروع الطريق الإقليمي أرليت – أسماكا – حدود الجزائر (2022)

البلد

جمهورية النيجر

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
تشييد طرق (كم)	223
خفض تكلفة الصيانة (%)	40
خفض تكلفة تشغيل المركبات (%)	60
المستخدمون (عدد)	600,000

يشكل هذا الجزء من الطريق الذي يبلغ طوله نحو 223 كيلومترًا الجزء الأخير من الطريق غير المعبد الذي يربط شمال إفريقيا بشرقها. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الطريق إلى تحسين التدفق التجاري بين بلدان المغرب العربي والنيجر ومالي وتشاد ونيجيريا. كما يساعد الطريق هذه البلدان المنعزلة التي لا تملك وصولاً مباشرًا إلى موانئ بحرية على الحصول على أنظمة نقل بري كافية تربطها بموانئ الجزائر، وقد أدى هذا المشروع إلى تقليل مدة السفر من أرليت إلى حدود الجزائر من حوالي 24 ساعة قبل المشروع إلى 4 ساعات.

مُوّل هذا المشروع المهم للغاية بالاشتراك مع بنك التنمية الإفريقي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، البنك الإسلامي للتنمية، الصندوق السعودي للتنمية، صندوق أبو ظبي للتنمية، وحكومة النيجر.

المشروع

مشروع طريق نياجاتاري - بيمبا - بيز (2023)

البلد

جمهورية رواندا

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
تشييد طرق (كم)	124.8
خفض تكلفة الصيانة (%)	30
خفض تكلفة تشغيل المركبات (%)	40
المواطنون المستفيدون من الخدمة (عدد)	1,200,000

في العام 2015، وافق المصرف على قرض لدعم إنشاء مشروع طريق نياجاتاري - بيمبا – بيز؛ حيث تكمن أهمية طريق نياجاتاري–روكومو– بيزي في أنه يمثل حلقة وصل أساسية في الممر الشمالي الجنوبي "كيجالي – أوغندا"، وبذلك يشكل المشروع حلقة وصل أساسية لممر النقل الإقليمي الذي يربط شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وميناء مومباسا في جمهورية كينيا بالمحور الشمالي الجنوبي في شرق إفريقيا؛ حيث سيتم تقليص المسافة التي تقطعها المركبات مباشرة من نياغتاري إلى بيز عبر مقاطعة بيومبا بنحو 200 كيلومتر بدلاً من المرور عبر العاصمة كيجالي.

شارك في تمويل المشروع صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الصندوق السعودي للتنمية، صندوق أبو ظبي للتنمية، وحكومة رواندا.

المشروع

مشروع إمداد المياه لـ 5 مدن (2022)

البلد

جمهورية غينيا

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
عدد الآبار المحفورة (عدد)	3
إنتاج مياه نظيفة (م3/يوم)	3,800
خط مواسير نقل المياه (كم)	11.7
شبكة توزيع (كم)	90
سعة الخزان (م3)	1,300
توصيلات منزلية (عدد)	3,100
نقاط المياه العمومية (عدد)	155
زيادة استهلاك المياه النظيفة (لتر/يوم)	40
المواطنون المستفيدون (عدد)	94,000

ساعد المشروع على توفير مياه الشرب لخمس مدن في مناطق "غينيا الوسطى" في الشمال الغربي و"غابات غينيا" في الجنوب الشرقي. وأسهم في التخفيف من انتشار الأمراض المرتبطة بالمياه وتخفيف معاناة المواطنين، وخاصة النساء في جلب المياه، كما أسهم المشروع في تشجيع الأنشطة الاقتصادية، ما ساعد على زيادة الدخل والحد من النزوح من الأرياف. مُوّل هذا المشروع بشكل مشترك بين المصرف، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، وحكومة غينيا.

المشروع

إعادة تأهيل أنظمة إمداد المياه في منطقة "مارا".

البلد

جمهورية تنزانيا

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
سعة مأخذ المياه (م3/يوم)	35,000
سعة محطة المعالجة (م3/يوم)	17,500
طول أنابيب النقل (كم)	48
سعة الخزان (م3)	2,400
شبكة توزيع (كم)	140
التوصيلات الجديدة للمنازل (عدد)	2,000
نقاط المياه العمومية (عدد)	40
أحواض شرب الماشية (عدد)	8
المستفيدون الجدد (عدد)	164,000

إنشاء أحواض الماشية – تيرينجاتي بوندا

خزان كونغ هيل بسعة 500 م3 – تركيب حواجز الحماية

محطة مضخة رفع منخفضة وأحواض تجفيف الحمأة

الهدف الأساسي من المشروع هو دعم خطط الحكومة وبرامجها لتوسيع خدمات مياه الشرب الآمنة وتحسينها، وهذا يتضمن زيادة النسبة المئوية الحالية من المواطنين الذين يحصلون على إمدادات المياه النظيفة، الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيف عبء الحصول على مياه الشرب الآمنة وتحسين الظروف الصحية لسكان المنطقة وتحفيز القطاعات التنموية الأخرى، ويؤدي في النهاية إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين والحد من الفقر.

مُوّل المشروع بميزانية إجمالية بلغت نحو 30.69 مليون دولار أمريكي، بإسهامات من المصرف، والصندوق السعودي للتنمية، والحكومة.

المشروع

مشروع دعم الرعاية الصحية الأولية

البلد

جمهورية سيراليون

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
المراكز الصحية المبنية (عدد)	8
تشييد مباني (م²)	5,200
خفض معدل الوفيات في الأمهات (لكل 100,000)	من 857 إلى 600
خفض معدل الوفيات في الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000)	من 140 إلى 95
المواطنون المستفيدون (عدد)	315,000

ممثلو وزارة الصحة ووحدة تنفيذ المشروع والاستشاريون والمقاول وجهات المجتمع المعنية في موقع بلدة "المدينة" أثناء تسليم المنشأة الصحية.

The completed site in Lokomasama.

الموقع المكتمل في بورت لوكو.

يعد هذا المشروع جزءًا من برنامج الحكومة الهادف لتعزيز قطاع الرعاية الصحية والإسهام في إستراتيجية الحد من الفقر، ويهدف في الأساسي إلى دعم الرعاية الصحية وتحسينها للمواطنين، وخاصة النساء الحوامل والأطفال دون سن الخامسة، لتقليل معدلات الوفيات في هاتين الفئتين، كما يهدف إلى خفض معدلات الإصابة بمرض الملاريا، الذي يتصدر قائمة الأمراض التي تودي بحياة المواطنين، وخاصة الفئتين المذكورتين أعلاه الأكثر عرضة للإصابة بهذا المرض.

مُوّل المشروع بميزانية إجمالية بلغت نحو 6.29 ملايين دولار أمريكي، بإسهامات من المصرف والحكومة.

المشروع

مشروع إعادة تأهيل مستشفى "fiayunga & Yumbe".

البلد

جمهورية أوغندا

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
تشييد مباني (م²)	22,906
إعادة تأهيل مباني (م²)	15,198
زيادة سعة الخدمات الصحية (%)	%40
الأسِرة الجديدة (عدد)	212
المواطنون المستفيدون (عدد)	2,400,000

موقع المستشفى المكتمل.

غرفة العمليات.

وحدة الطوارئ.

يهدف هذا المشروع بشكل عام إلى دعم سياسة الحكومة في توسيع الخدمات الطبية وتعزيزها وتلبية الاحتياجات الأساسية لتحسين الوضع الصحي للمواطنين، كما يهدف المشروع إلى الحد من المشكلات الصحية في فئتي الأمهات والأطفال من خلال خفض معدلات الوفيات بينهما، وتحسين الوعي الصحي للمواطنين المستهدفين من خلال خدمات الرعاية الصحية.

مُوّل المشروع بميزانية إجمالية بلغت نحو 41 مليون دولار أمريكي، بإسهامات من عدة مصادر، تشمل المصرف، الصندوق السعودي للتنمية، صندوق الأوبك، والحكومة.

المشروع

إنشاء المباني الإدارية وقسم الجيولوجيا لكلية العلوم بجامعة إدواردو موندلين

البلد

جمهورية موزمبيق

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
تشييد مباني (م²)	6,880
عدد الطلاب المستفيدين	400
البرامج الجامعية الجديدة (عدد)	5
برامج الدراسات العليا الجديدة (عدد)	2
الوظائف المتوفرة (مباشرة وغير مباشرة)	600

الموقع المكتمل لمباني قسم الجيولوجيا.

جانب من الأجهزة المعملية

قاعة المؤتمرات الرئيسية.

يهدف المشروع إلى دعم قطاع التعدين بالكفاءات الفنية اللازمة لتطويره، ويأتي هذا المشروع ضمن خطة الحكومة لتعزيز نطاق التعليم العالي وتوسعته في البلاد، وهو ما يتضمن توسعة "جامعة إدواردو موندلين" من خلال إنشاء مبنيين لقسم الجيولوجيا، بالإضافة إلى مبنى إداري لكلية العلوم.

مُوّل المشروع بميزانية إجمالية بلغت نحو 11.11 مليون دولار أمريكي، بإسهامات من المصرف والحكومة.

3-3 تنمية سلسلة القيمة الزراعية من أجل التمكين والأمن الغذائي.

أهداف التنمية المُستدامة:

أجندة إفريقيا 2063:

المشروعات المعتمدة:

في العام 2023، وافق المصرف على مشروع واحد (بقيمة 50 مليون دولار أمريكي) لتنمية الأراضي الزراعية والتكيف مع تغير المناخ في بنين. ومن المنتظر أن يحقق هذا المشروع بعد "إنجازه" نتائج واعدة للمجتمعات المحلية تستهدف تنمية نحو 1500 هكتار من الأراضي الزراعية وتوفير نحو 2000 فرصة عمل. يقدم الجدول 2 أدناه مزيد من التفاصيل.

المشروعات المنجَزة:

في العام 2022، تم اكتمال مشروعين (بقيمة 250 مليون دولار أمريكي) أسهما في دعم الاقتصاد في الدول المستهدفة وتعزيز نموها واستقرارها من خلال توفير موارد قيّمة من النقد الأجنبي واستيراد السلع الإستراتيجية، فقد أسهمت المشروعات في تعزيز سبل العيش وتوفير فرص عمل لأكثر من 38,000 أسرة.

في العام 2023، تم اكتمال مشروعات (بقيمة 123 مليون دولار أمريكي)، أسهمت في تنمية أكثر من 7,500 هكتار من الأراضي الزراعية وتحسين سبل عيش أكثر من 2500 أسرة. ساعدت هذه المشروعات على توفير الخدمات الإرشادية وتحسين أنظمة الري وشبكة من الطرق الريفية. يرد المزيد من مؤشرات النتائج في الجدول 3 أدناه.

في العام 2023، تم اكتمال ثلاث مشروعات (بقيمة 123 مليون دولار أمريكي)، أسهمت في تنمية أكثر من 7,500 هكتار من الأراضي الزراعية وتحسين سبل عيش أكثر من 2500 أسرة. ساعدت هذه المشروعات على توفير الخدمات الإرشادية وتحسين أنظمة الري وشبكة من الطرق الريفية.

الجدول 2: النتائج المخطط لها في سلسلة القيمة الزراعية

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
المساحات المروية (هكتار)	1,500
شبكات الري المُطَورة (كم)	114
شبكة الصرف الصحي المطورة (كم)	65
زيادة انتاجية المحاصيل (طن/هكتار)	3.5 من 1.5 للأرز
زيادة إنتاج المحاصيل (طن)	5,250
زيادة إنتاج الأسماك (طن)	50
الآلات والمعدات الزراعية (وحدة)	30
السعة التخزينية الزراعية التي تم توفيرها أو تحسينها (طن)	12,000
مراكز الأسواق التي تم إنشاؤها أو تطويرها أو إعادة تأهيلها (عدد)	7
منصات التجفيف بمساحة 500 م2 لكل منها (عدد)	100
الجمعيات التي تم إنشاؤها أو تعزيزها بشكل فعال (عدد)	100 جمعية
الطرق الفرعية التي تم إنشاؤها (كم)	65
المواطنون الحاصلون على تمويل متناهي الصغر	2,500
عدد الوظائف التي تم توفيرها	2,000

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
المساحات المروية (هكتار)	7,500
شبكات الري المُطَورة (كم)	140
خزانات المياه المبنية (م3)	590,000
إنشاء طرق وصول في الريف (كم)	261
السلع الإستراتيجية المستوردة (القيمة بالمليون دولار أمريكي)	100
السلع الإستراتيجية المُصَدرة (طن)	38,000
الأسر المستفيدة من الخدمات والاستثمارات الزراعية (عدد)	32,000

مشروعات مختارة:

المشروع

تنمية الأراضي الزراعية والتكيف مع تغير المناخ في بنين

البلد

بنين

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
المساحات المروية (هكتار)	1,500
شبكات الري المُطَورة (كم)	114
شبكة الصرف الصحي المطورة (كم)	65
زيادة انتاجية المحاصيل (طن/هكتار)	3.5 من 1.5 للأرز
زيادة إنتاج المحاصيل (طن)	5,250
زيادة إنتاج الأسماك (طن)	50
الآلات والمعدات الزراعية (وحدة)	30
السعة التخزينية الزراعية التي تم توفيرها أو تحسينها (طن)	12,000
مراكز الأسواق التي تم إنشاؤها أو تطويرها أو إعادة تأهيلها (عدد)	7
منصات التجفيف بمساحة 500 م2 لكل منها (عدد)	100
الجمعيات التي تم إنشاؤها أو تعزيزها بشكل فعال (عدد)	100 جمعية
الطرق الفرعية التي تم إنشاؤها (كم)	65
المواطنون الحاصلون على تمويل متناهي الصغر	2,500
عدد الوظائف التي تم توفيرها	2,000

تقييم الاحتياجات ومشاورات الجهات المعنية أثناء تقييم المشروع.

يعد مشروع تنمية الأراضي الزراعية والتكيف مع تغير المناخ أسفل مجرى حوض نهر مونو، جزءًا من برنامج التنمية الزراعية الحكومي الذي يهدف إلى تنمية مساحة إجمالية قدرها 50,000 ألف هكتار، في إطار نهج تشاركي يشمل جميع الجهات المعنية ومؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المهنية في القطاع الزراعي والمؤسسات المتخصصة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ويهدف المشروع إلى تطوير سلاسل القيمة الزراعية ذات الأولوية (الأرز والذرة والخضروات والأسماك)، وزيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين دخل المزارعين ورفع مستوى معيشتهم.

قُدّرت التكلفة الإجمالية للمشروع بنحو 58.00 مليون دولار أمريكي بتمويل من المصرف والحكومة.

المشروع

مشروع ري الحيازات الصغيرة في منطقة أوسوثو السفلى - "المرحلة 2"

البلد

سوازيلاند

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
المساحات المروية (هكتار)	2,100
شبكات الري المُطَورة (كم)	110
زيادة إنتاجية السكر (طن/هكتار)	114
زيادة إنتاجية الموز (طن/هكتار)	30
زيادة إنتاجية الذرة (طن/هكتار)	5
نسبة الزيادة في الإيرادات لكل هكتار. (%)	100
إجمالي المستفيدين المباشرين (عدد)	1,134
نسبة النساء في المستفيدين المباشرين (%)	45

يهدف المشروع إلى تعزيز الأمن الغذائي لسكان منطقة مصب نهر أوسوتو، من خلال زيادة إنتاج المحاصيل المختلفة وتوفير فرص عمل إضافية وزيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الزراعية، من خلال تحويل زراعة الكفاف إلى زراعة تجارية لإنتاج المحاصيل ذات العائد النقدي مثل السكر، وبذلك أسهم المشروع في تحسين معيشة المواطنين والتخفيف من حدة الفقر في منطقة المشروع والتي تعد من أفقر مناطق مملكة سوازيلاند.

بلغت التكلفة الإجمالية للمشروع نحو 130 مليون دولار أمريكي، شارك في تمويله المصرف، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، بنك التنمية الإفريقي، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والحكومة.

4-3 تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال

أهداف التنمية المُستدامة:

أجندة إفريقيا 2063:

المشروعات المعتمدة:

في العام 2022، وافق المصرف على مشروع واحد (بقيمة 60 مليون دولار أمريكي) لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية ريادة الأعمال وسلاسل القيمة الزراعية، ومن المنتظر أن يحقق هذا المشروع بعد "إنجازه" نتائج واعدة للمجتمعات المحلية، حيث يستهدف دعم نحو 1000 شركة صغيرة ومتوسطة، بالإضافة إلى تقديم عمليات المساعدة الفنية في مجالات البنية التحتية والمناخ والصحة، بالشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية وبنك التنمية الألماني. يقدم الجدولين 4 و5 أدناه مزيد من التفاصيل.

في العام 2023، وافق المصرف على مشروعين (بقيمة 26.5 مليون دولار أمريكي) لدعم الأنشطة المدرة للدخل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن المتوقع أن تساعد هذه المشروعات بعد "إنجازها" على دعم 100 ألف مستفيد في الحصول على التمويل المناسب لتطوير أنشطتهم المدرة للدخل، 60% منهم من النساء. يقدم الجدول 4 أدناه مزيد من التفاصيل.

المشروعات المنجَزة:

في العام 2022، تم اكتمال عملية تمويل واحدة متناهية الصغر لدعم الأنشطة المدرة للدخل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنين، ساعدت العملية المنجَزة على دعم نحو 30000 مستفيد في الحصول على التمويل لأنشطتهم المدرة للدخل وتحسين سبل عيش الأسر. يقدم الجدول 5 أدناه مزيد من التفاصيل.

الجدول 4: النتائج المخطط لها في ريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

مؤشر النتائج	النتائج المخطط لها
المواطنون الحاصلون على تمويل متناهي الصغر	100,000
نسبة النساء الحاصلات على تمويل متناهي الصغر (%)	%60
عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المنفَذَة	3,000
عدد فرص العمل التي توفرت	10,000
عدد المتدربين في الإدارة المالية	50,000

الجدول 5: النتائج التي تحققت في ريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
المواطنون الحاصلون على تمويل متناهي الصغر	30,000
نسبة النساء الحاصلات على تمويل متناهي الصغر	%60
عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المنفَذَة	250
عدد فرص العمل التي توفرت	1,000
عدد مؤسسات التمويل متناهي الصغر المُدَرَبة	13

مشروعات مختارة:

المشروع

حد الائتمان للصندوق الوطني للتمويل متناهي الصغر

البلد

بنين

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
المواطنون الحاصلون على تمويل متناهي الصغر	30,000
نسبة النساء الحاصلات على تمويل متناهي الصغر (%)	60
عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المنفَذَة	250
عدد فرص العمل التي توفرت	1,000
عدد مؤسسات التمويل متناهي الصغر المُدَرَبة	13

فرحة صاحبة محل بقالة صغير في سوق توكبا في كوتونو بعد تلقي رسالة بريد إلكتروني بفوزها بمبلغ 100,000 فرنك إفريقي من ***de micro-crédit Alafia***.

زراعة الأسماك في بلدة ودائرة أتيمي في مقاطعة مونو في بنين.

تجارة الدواجن في سوق سانت ميشيل في كوتونو

يهدف المشروع إلى دعم جهود الحكومة للحد من الفقر وتحسين الظروف المعيشية للشرائح الأشد فقرًا، وخاصة النساء والشباب تحت سن 30 عامًا وذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال تقديم القروض الصغيرة ومتناهية الصغر في قطاعي الخدمات والزراعة (الأعمال الزراعية، تنمية الثروة الحيوانية وصيد الأسماك، الحرف اليدوية، وغيرها من الأنشطة المدرة للدخل ذات الصلة)، وسيسهم ذلك بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية المُستدامة الموجهة للفئات الأكثر احتياجًا.

بلغ حد الائتمان المُقدَم 5 ملايين دولار أمريكي.

الأثر غير المباشر لعمليات المصرف:

مشروعات مختارة:

برنامج المصرف لدعم الدول لزيادة حصصها في رأسمال مصرف تنمية غرب إفريقيا

مؤشر النتائج	النتائج المخطط لها
الطرق التي تم بناؤها (عدد)	12,700
الكهرباء المولدة (ميجاوات)	380
الأراضي الزراعية المطورة (هكتار)	12,170
الأرز المنتج (بالطن)	170,300
المياه النظيفة المنتجَة (م3)	87,700
الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها (عدد)	16,700
فرص الوظائف التي تم إنشاؤها (عدد)	244,000

توفر هذه العملية للمصرف فرصة لدعم جهود التنمية في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي في غرب إفريقيا. وتعيد على المصرف عدد من الفوائد أهمها:

- زيادة رأس مال المصرف ليمكنه من زيادة تمويلاته لتلك الدول.
- الاستفادة من قدرة المصرف على الرفع المالي بمقدار 4 أضعاف، وهذا يمكن المصرف من تمويل الصفقة بمبلغ 400 مليون دولار أمريكي، لينتج عن ذلك حزمة تمويلية إجمالية قدرها من إجمالي حزمة التمويل تصل إلى 1.6 مليار دولار أمريكي.
- تحقيق التأثير المضاعف المذكور أعلاه دون تعريض المصرف للمخاطر وتجاوز الحدود الاحترازية.
- وستضمن طبيعة هذه العملية، التي ستشمل صرف الأموال بشكل مباشر إلى البنك، تحويل الأموال بشكل سلس وبصورة أسرع من مشروعات القطاع العام النموذجية التي تتحمل مراحل تنفيذ طويلة. وهذا له مزايا عديدة، مثل زيادة الدخل التشغيلي، وتحسين جودة المحفظة نتيجة تحسين وتيرة السحب من المحفظة وما يترتب على ذلك من تعزيز موقف المخاطر المالية للمصرف.

5-3 القطاع الخاص وتمويل التجارة

أهداف التنمية المُستدامة:

أجندة إفريقيا 2063:

كونها من المحاور الإستراتيجية الأساسية لإستراتيجية "المصرف 2030"، فإن القطاع الخاص ونوافذ تمويل التجارة يدعمان كلاً من شركات القطاع الخاص والشركات المملوكة للدولة التي تعمل على أساس تجاري لتعزيز النمو الشامل، ويسهمان في الزيادة العامة للناتج المحلي الإجمالي للدول من خلال دعم الصناعات الإستراتيجية، وتعزيز التكامل الإقليمي من خلال مجموعة واسعة من فرص التمويل التي تتراوح بين التمويل التقليدي والتمويل الأخضر والتمويل المسؤول.

تسهم تدخلات القطاع الخاص ونوافذ تمويل التجارة بشكل غير مباشر في التأثيرات الاجتماعية والبيئية لعملائها؛ حيث يقدم المصرف، من بين ممولين آخرين، الدعم اللازم لمختلف الجهات المعنية في تنفيذ أعمالهم، ما يسمح لهم بالمشاركة بشكل إيجابي في مجتمعاتهم في جوانب مختلفة (البنية التحتية والتعليم والصحة وغيرها).

المعاملات المعتمدة:

الشكل 8: عدد المعاملات المعتمدة

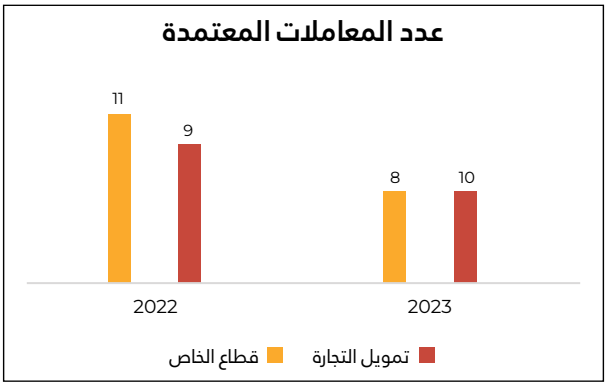

الشكل 9: المبالغ المعتمدة

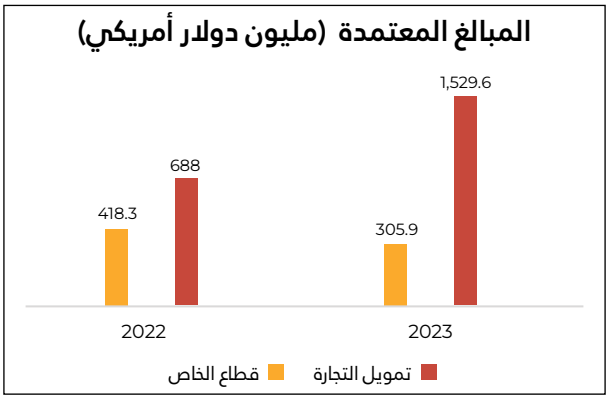

القطاع الخاص:

2022

11 معاملة (418.3 مليون دولار أمريكي)

- 7 مؤسسات مالية.
- 4 مشروعات بنية تحتية.

2023

8 معاملات (305.9 مليون دولار أمريكي)

- 7 مؤسسات مالية.
- مشروع بنية تحتية واحد.

التمويل التجاري:

2022

9 معاملات (688 مليون دولار أمريكي)

- 4 مصارف (2 معززين للاعتماد و2 مقرضين).
- 3 حكومات.
- شركة نفط واحدة.
- شركة زراعية واحدة.

2023

10معاملات (1529.6 ملايين دولار أمريكي)

- 8 مصارف (5 معززة للاعتماد "يُحتمل استبعاد 4 منها" و2 مقرضين).
- 1 MRPA.
- شركة زراعية واحدة.

مشروعات مختارة:

خط تمويل لمؤسسة تمويل التنمية في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا

- تمويل متاح للمؤسسات المالية في غرب إفريقيا التي تسهم في المجتمعات التي تخدمها اجتماعيًا وبيئيًا بطريقة إيجابية؛ حيث قدم المقترض التمويلَ الذي أسهم في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة الآتية: (1) القضاء على الفقر (2) القضاء على الجوع (3) الصحة الجيدة والرفاهية (4) جودة التعليم (5) المياه النظيفة والصرف الصحي (6) طاقة نظيفة وبأسعار معقولة (8) العمل اللائق والنمو الاقتصادي (13) العمل المناخي.
- يسلط الجدول أدناه الضوء على التأثير الذي أحدثه المقترض في مجتمعاته المستفيدة من الدعم المُقدم من مؤسسات تمويل التنمية المختلفة بما فيها المصرف:

الجدول 6: تأثير التمويل المقدم للقطاع الخاص في المجتمعات المستهدفة

القطاع	التأثير
الطاقة المتجددة (تمويل إنشاء محطات طاقة متجددة)	القدرة على إنتاج الطاقة الشمسية المتجددة: 92 ميجاواط كحد أقصى. عدد الأسر المستفيدة: 158,333
الخدمات الصحية (خلال جائحة كوفيد-19 وبعدها)	أسهم المقترض في المنطقة التابعة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا بما يلي: حشد 857 من العاملين، شراء 13 مختبرًا وتجهيزه، وإمداد 186 من فِرق الاستجابة السريعة بالموارد.
التعليم	- عدد الفصول الدراسية المُشَيدة 2597 - عدد المباني الإدارية المُشَيدة 1874 - عدد الطلاب المستفيدين: 172,058
الزراعة (عن طريق تمويل المستلزمات، الآلات، الأسمدة، وحِزم التأمين لمنتجي المحاصيل)	- عدد منتجي القطن المستفيدين 30,000 - عدد منتجي النخيل المستفيدين 10,000 - عدد منتجي الأرز المستفيدين 600,000
البنية التحتية (من خلال تمويل المشروعات التي تتيح الحصول على المياه النظيفة)	عدد المستفيدين 1.5 مليون فرد

مشروعات مختارة:

مشروع الكاكاو في منطقة غرب إفريقيا:

تمويل مشترك مع أكثر من 20 مقرضًا آخرين قدموا مبلغًا إجماليًا قدره 1.3 مليار دولار أمريكي في العام 2022 لدعم قطاع إنتاج الكاكاو في البلد المستهدف.

مكّن هذا التمويل المشترك المقترض من الإسهام في إحداث تأثيرات اجتماعية وبيئية قوية وفق تقرير الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2022، تتفاوت بين إعادة التشجير والمشروعات التعليمية والتمكين الاقتصادي للمرأة وتقنيات الزراعة المُستدامة.

- أسهم التمويل في التأثير الاجتماعي والبيئي وفق تقرير الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2022.

الحد من عمالة الأطفال من خلال:
المِنح التعليمية لأبناء المزارعين (29,800 طالب حصلوا على المِنح بشكل سنوي منذ 2012/2011)
بناء مدارس للمجتمعات المحتاجة في البلد المستهدف (14 مدرسة في 14 مقاطعة من مناطق زراعة الكاكاو).
استفادت 13,241 امرأة من التدريب باستخدام نموذج GIZ لمدارس المزارعين التجارية. (تحسين الكفاءة والربحية والدخل، ما سيسهم في القضاء على عمالة الأطفال).
عدد المزارعين المستفيدين أكثر من 547,925 مزارعًا.
برنامج تعزيز الإنتاج: زيادة إنتاجية الهكتار الواحد من 450 كجم إلى 600 كجم (زيادة الإنتاجية بنسبة 33%)
برنامج الاستدامة البيئية والاجتماعية لتدريب المزارعين على ممارسات الإنتاج المُستدامة بيئيًا والصديقة للبيئة (شارك في هذا البرنامج 25,052 مزارعًا). مبادرة الغابات: حماية الغابات واستعادتها (أكثر من 20 مليون شجرة).

6-3 بناء القدرات

أهداف التنمية المُستدامة:

أجندة إفريقيا 2063:

منذ بدء عملياته في العام 1976، يقدم المصرف منحًا إلى بلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من خلال نافذة "المساعدة الفنية" التي تقدم مساعدات مباشرة إلى البلدان المستفيدة لدعم العمليات التي تستهدف بشكل عام إعداد المشروعات والتدريب وخدمات الخبراء. في العام 2021، عمِل المصرف على مفهوم "تنمية القدرات" في إطار نافذة المِنح الخاصة به ليتوافق مع النهج الذي تتبناه بنوك التنمية الأخرى متعددة الأطراف؛ حيث أتاح ذلك لـ المصرف تقديم دعمه لتمكين الأفراد والمنظمات والمؤسسات من تحقيق أهدافهم التنموية.

في إطار إستراتيجية "المصرف 2030"، تأتي تنمية القدرات كعامل تمكين شامل للمجالات الإستراتيجية الأربعة التي تركز على الاستثمار في البنية التحتية، وتطوير سلسلة القيمة الزراعية، والتجارة، وتنمية القطاع الخاص، و(الشركات الصغيرة والمتوسطة) من أجل التمكين الاقتصادي، ويتم تحقيق هذا الدور بشكل أساسي من خلال تخصيص الأموال وتسهيل المبادرات المتنوعة التي تهدف إلى تطوير القدرات البشرية والتنظيمية مع تعزيز فرص التواصل الحيوية.

تنمية القدرات البشرية: في عامي 2022 و2023، خصص المصرف مبلغ 9 ملايين دولار أمريكي لتمويل 15 عملية لتنمية القدرات البشرية، شملت هذه العمليات مجموعة واسعة من الأنشطة، مثل التدريب المتخصص، وبرامج تنمية المهارات، وتوفير الضروريات الأساسية من خلال تطوير المشروعات الزراعية.

تنمية القدرات التنظيمية: خلال عامي 2022 و2023، منح المصرف الموافقة على 16 عملية بقيمة بلغت 5.03 ملايين دولار أمريكي، بهدف تنمية القدرات التنظيمية من خلال دراسات الجدوى، وخدمات الخبراء، وتوفير المعدات، وعمليات الربط العكسي.

التواصل والتعاون: في عامي 2022 و2023، اعتمد المصرف 34 عملية بميزانية إجمالية قدرها 5.09 ملايين دولار أمريكي، لتعزيز وتحسين الاتصالات والتعاون في المنطقة من خلال ورش العمل والمؤتمرات والمنتديات، إضافةً إلى الموافقات المذكورة أعلاه.

أنجز المصرف في العام 2022 ما مجموعه 73 عملية بقيمة بلغت نحو 16.486 مليون دولار أمريكي، وفي العام 2023 ما مجموعه عمليتين بقيمة 0.195 مليون دولار أمريكي.

في عامي 2022 و2023، خصص المصرف مبلغ **9 ملايين دولار أمريكي** لتمويل **15** عملية لتنمية القدرات البشرية، شملت هذه العمليات مجموعة واسعة من الأنشطة، مثل التدريب المتخصص، وبرامج تنمية المهارات، وتوفير الضروريات الأساسية من خلال تطوير المشروعات الزراعية.

يوضح الجدول الآتي عدد المِنح المعتمدة والمنجزة خلال الفترة 2022-2023 في المجالات المحورية الثلاثة وللأنواع المختلفة من العمليات الفرعية:

الجدول 7: المِنح المعتمدة والمنجزة خلال الفترة 2022-2023

Type of Operation								
	تنمية القدرات التنظيمية				تنمية القدرات البشرية		التواصل والتعاون	
العام	دراسات الجدوى	الخبراء	المعدات	الربط العكسي	التدريب	المشروع التجريبي	المنتديات والفعاليات	عدد العمليات
معتمد في 2022	2	1	4	1	6	6	16	36
معتمد في 2023	2	0	2	1	2	5	18	30
منجز في 2022	0	13	0	2	6	5	33	73
منجز في 2023	0	1	0	0	0	0	1	2
إجمالي عدد العمليات	4	15	6	4	14	16	68	141

الدورة الأولى لمنتدى أنجولا للاستثمار

منتدى أنجولا للاستثمار 2023

هدف هذا المنتدى هو تعزيز فرص الاستثمار في أنجولا وتسهيل توفير مثل هذه الفرص بمساعدة الصناديق الدولية. وتشمل أهدافه المحددة ما يأتي:

- الترويج والتعريف بمشروعات البنية التحتية وبرامجها.
- توفير منصة للنقاش حول آفاق الاستثمار والشراكة في القطاعات الحيوية لتطوير سلاسل القيمة الزراعية.
- جمع النوايا الاستثمارية ومساعدة مروجي المشروعات على تأمين الحلول التمويلية.

من الجدير بالذكر أن المصرف قد أسهم بمبلغ إجمالي قدره 115,000 دولار أمريكي لدعم هذا المنتدى. وركز منتدى أنجولا للاستثمار، الذي عُقد في فندق Epic Sana في 23 و24 يناير 2023، على توجيه الاستثمارات إلى أنجولا من خلال الصناديق الدولية، شارك بفاعلية في هذا الحدث المهم أكثر من 150 ممثلاً عن القطاع الخاص والمنظمات المهنية والمجتمع المدني والمؤسسات المالية والتأمينية والشركاء الفنيين والإدارة العامة.

دعم حاضنات صناعة الأحذية الجلدية

هدفت العملية إلى تطوير وإعادة تأهيل مراكز خدمات حضانة منتجات الأحذية الجلدية في دول محددة من أعضاء الكوميسا، وهي: بوروندي، إريتريا، كينيا، رواندا، أوغندا، وزامبيا، مع رؤية لتحسين إمكانية وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الآلات والمعدات المناسبة، وتعزيز إنتاجية العمالة في الشركات الصغيرة والمتوسطة من 4.6 إلى 8 أزواج يوميًا بحلول العام 2017 من خلال التدريب وتعزيز الإنتاج المشترك من قِبل الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل تلبية الحد الأدنى من كميات الطلب من مؤسسات القطاعين العام والخاص.

أسهم المصرف بمبلغ إجمالي قدره **400,000**
دولار أمريكي في هذه العملية.

إنشاء منصة تعلم إلكتروني لكليات الزراعة

هدفت العملية إلى إنشاء منصة تعلم إلكتروني وتحسينها للتعليم عن "بُعد" ضمن منتدى الجامعات الإقليمي لبناء القدرات في مجال الزراعة (RUFORUM)، تساعد الجامعات على مواصلة أنشطتها الأكاديمية أثناء الإغلاق بسبب جائحة كوفيد-19، وكانت الجامعات المستهدفة هي جامعة ماكيريري في أوغندا، وجامعة ليلونغوي للزراعة والموارد الطبيعية (LUANAR) في ملاوي، وبعد تشغيل المنصة وصل عدد المستفيدين إلى 13 مؤسسة أكاديمية وجامعة في ملاوي وأوغندا، أسهم المصرف بمبلغ إجمالي قدره 330,000 دولار أمريكي في هذه العملية.

تمويل الدورة السابعة والعشرين من المؤتمر الدولي المعني بتغير المناخ في مصر (07 – 18 نوفمبر 2022)

رفع مستوى الوعي المناخي بين 65 ممثلاً للدول الإفريقية المستفيدة من مساعدات المصرف، وتوفير منصة للنقاش بين المشاركين الأفارقة لتبادل المعرفة والخبرات، من خلال تثقيف المشاركين بشأن الطاقة النظيفة والزراعة المُستدامة وتحسين فرص كسب الدخل وإزالة الغابات، والعمل مع المجتمعات الريفية في إفريقيا، وتمكين النساء الشابات والمساواة بين الجنسين في العمل المناخي، وتمويل الأنشطة المناخية، والعلوم والابتكار، والمدن المُستدامة، والاستخدام المُستدام للأراضي لحماية الطبيعة. أسهم المصرف بمبلغ إجمالي قدره 500,000 دولار أمريكي في هذه العملية.

تعزيز الأمن الغذائي في المناطق المتضررة من الملوحة في بوتسوانا وموزمبيق وليبيريا

تهدف العملية إلى تحسين الأمن الغذائي والحد من الفقر وزيادة الإنتاجية الزراعية والدخل للمزارعين الفقراء أصحاب الحيازات الصغيرة، وخاصة النساء، في المناطق الزراعية المتأثرة بالملوحة في بوتسوانا وموزمبيق وليبيريا من خلال:

أ. زراعة المحاصيل المتحملة للملوحة واستحداث أفضل ممارسات الإدارة الزراعية.

ب. تطوير سلاسل القيمة للنظم الزراعية المستحدثة.

ج. تطوير قدرات المزارعين والمرشدين في مجال الزراعة المقاومة للملوحة والذكية مناخيًا بالتعاون مع المعهد الوطني للبحوث الزراعية وخدمات الإرشاد (NARES).

أسهم المصرف بمبلغ إجمالي قدره **500,000**
دولار أمريكي في هذه العملية.

الفصل 04

الفعالية التنظيمية

التزامًا بالتوجيهات الإستراتيجية للمصرف، سعت الإدارة إلى تبني بعض المهام والتحسينات التنظيمية التي تهدف إلى تحسين إدارة عمليات المصرف من أجل تحقيق نتائج تنموية جيدة وسريعة. تعرض الفقرات التالية ملخصًا للتغييرات والإضافات المعتمدة على المستويين التشغيلي والتنظيمي للمساعدة على تعزيز الفعالية التنموية لعمليات المصرف.

1-4 الفعالية التشغيلية

إستراتيجيات الشراكة مع البلدان

تحدد هذه الإستراتيجيات أولويات التنمية التي ينبغي للبلدان المستفيدة أخذها في الحسبان، وستؤثر في مستوى التمويل الذي سيتم تقديمه إلى تلك البلدان ونوعيته، وسيشكل ذلك نقلة نوعية في كيفية برمجة محفظة المصرف. تم إعداد هذه الإستراتيجيات لـ 6 بلدان وبعضها قيد الإعداد لـ 12 بلدًا آخر.

المتابعة والتنسيق

في الهيكل الإداري الجديد، تم إنشاء قسمين خاصين بالعمليات (إدارة عمليات القطاع العام وإدارة عمليات القطاع الخاص وتمويل التجارة)، وقسم خاص للمتابعة والتنسيق في إطار إستراتيجية المصرف العشرية، وهي السعي لتحقيق الأهداف الموضوعة لإدارة العمليات. يهدف قسم المتابعة والتنسيق إلى تزويد أقسام العمليات بالمعلومات والبيانات التي تساعد على تحقيق النتائج التنموية المرجوة.

تقارير اكتمال المشروعات

تقارير اكتمال المشروعات (PCRs) هي أداة تقييم ذاتي قيّمة تساعد المصرف على تقييم نتائج استثماراته وجمع الخبرات والدروس من العمليات المنجزة لتوجيه البرامج الجديدة، تأخذ تقارير إنجاز المشروعات هذه نظرة عكسية على الوقت الذي استغرقه تنفيذ المشروع/الإنشاء مقابل الهدف الأولي، والتكلفة الفعلية مقابل الميزانية الأصلية، بالإضافة إلى تقييم فني لمدى تحقيق الأهداف المقصودة مثل توفير فرص العمل، وتيسير حركة المرور وما إلى ذلك، وتقييم الاستدامة، من بين العديد من التقييمات الأخرى. ففي عامي 2022 و2023، تم إعداد تقارير لاكتمال 6 مشروعات.

التقييم اللاحق

يدرك المصرف أن الطلب المتزايد على فعالية التنمية يعتمد بشكل رئيسي على تحقيق نتائج إنمائية ملموسة وقابلة للقياس، وخلال عملياته التشغيلية الأساسية، التزم المصرف بتنفيذ المبادرات والمبادئ الرئيسية المستمدة من منتديات التنمية الدولية، مثل

> تقارير اكتمال المشروعات (PCRs) هي أداة تقييم ذاتي قيّمة تساعد المصرف على تقييم نتائج استثماراته وجمع الخبرات والدروس من العمليات المنجزة لتوجيه البرامج الجديدة.

إعلان باريس وبرنامج عمل أكرا، لتحقيق أقصى تأثير من تدخلاته الإنمائية وتعبئة جميع موارده للتركيز على النتائج المرجوة، كما تواجه إدارة المصرف دعوات مكثفة للمساءلة أمام المسهمين في رأس المال عن كيفية استخدام الموارد، وما النتائج التي تم تحقيقها، ومدى فاعليتها في تحقيق التقدم في التنمية الاقتصادية والبشرية.

لدعم هذا التحول الإستراتيجي نحو الإدارة القائمة على النتائج أو الإدارة من أجل تحقيق النتائج، وافق مجلس الإدارة على الهيكل التنظيمي المنقح، والذي يتضمن إنشاء "وحدة تقييم لاحق للمشروعات" لتحسين الأداء وتحقيق الأهداف الإنمائية للمشروع. ستقود هذه الوحدة برنامج المصرف البيئي والاجتماعي والحوكمي ورصد فعالية التنمية لأنشطة المصرف، بالإضافة إلى التقييم اللاحق للمشروعات.

أجرت وحدة التقييم اللاحق ستة (6) تقييمات للمشروعات خلال 2022/23. كانت نتائج التقييمات الإجمالية لأربعة مشروعات ناجحة وتم تصنيف المشروعين المتبقيين على أنهما ناجحان جزئيًا. يوضح الجدول أدناه نتائج التقييمات مقابل كل معيار من معايير التقييم:

الجدول 8: نتائج ما بعد التقييمات

المواءمة	الفعالية	الكفاءة	الاستدامة	الأداء العام
3 مشروعات تم تصنيفها على أنها ذات مواءمة عالية	**4** مشروعات تم تصنيفها على أنها فعالة	**2** من المشروعات تم تصنيفها على أنها تتسم بالكفاءة	**2** من المشروعات تم تصنيفها على أن استدامتها غير محتملة	**4** مشروعات تم تصنيفها على أنها ناجحة
3 مشروعات تم تصنيفها على أنها ذات مواءمة	**2** من المشروعات تم تصنيفها على أنها غير فعالة	**4** مشروعات تم تصنيفها على أنها لا تتسم بالكفاءة	**4** مشروعات تم تصنيفها على أن استدامتها محتملة	**2** من المشروعات تم تصنيفها على أنها ناجحة جزئيًا

فيما يلي الدروس الرئيسية المستفادة من هذه التقييمات.

- يقلل التقييم المناسب والشامل للمشروع من المشكلات التي تؤدي إلى تغيير التصميم و/أو تأخير التنفيذ و/أو تجاوز التكلفة.
- الجودة منذ البداية من خلال تعزيز العمل التحليلي، بما في ذلك التصميم المناسب والتخطيط الفعال والتقدير التفصيلي للتكلفة، لتجنب تأخير التنفيذ وتغيير النطاق وارتفاع التكلفة، وضمان التنفيذ الناجح للمشروع.
- يساعد الحصول على مزيج المهارات المناسب من المحترفين أثناء بعثات تقييم المشروعات على تحديد مخاطر المشروع المختلفة واقتراح تدابير التخفيف.
- يتم ضمان تنفيذ المشروع بفعالية وكفاءة من خلال تصميم المشروع وهيكلته بشكل متميز إلى جانب أسلوب الشراء الفعال لاختيار شركات استشارية مهنية ذات خبرة وشركات مقاولات ذات قدرة فنية ومالية، إلى جانب الإشراف الصارم من قِبل الوكالة المنفذة.
- ضمان اكتمال عملية الاستحواذ على الأراضي قبل بدء المشروع يحول دون التأخير ويحسن درجة الكفاءة العامة لتنفيذ المشروع.
- إشراك القطاعات والمجتمعات قبل وبعد تنفيذ المشروعات يضمن الملكية المحلية للبنية التحتية بعد تنفيذ المشروع.

نظم ضمان الجودة والتحول الرقمي

تؤكد إستراتيجية المصرف لعام 2030 على أولويات التنمية الرئيسية موضع التركيز في تنفيذ مهمته المتمثلة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التعاون بين البلدان الإفريقية والعربية، ويتطلب التنفيذ الناجح لهذه الإستراتيجية دراسة شاملة لبيئة التشغيل المحلية والعالمية، ويتمثل أحد جوانب هذه البيئة

في التحول الرقمي السريع الذي أدخل العالم مشارف ثورة صناعية رابعة، وجلبت معها المزيد من الفرص والتهديدات. ومن ثم، فإن التصدي لمثل هذه التحديات يصبح أمرًا ضروريًا ليس فقط للنجاة من التهديدات ولكن أيضًا لجني الفوائد، وهذا أمر لا يقل أهمية بالنسبة إلى المنظمة ككل وكذلك لنظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاص بها.

إضافة إلى ذلك، بُذلت جهود كبيرة لوضع خطة لتبني البنية التحتية واعتماد الأنظمة الحديثة في المصرف، وقد بدأت إدارة الاستراتيجية وتقنية الأعمال بالفعل في تنفيذ برنامج التحول الرقمي (DT) الخاص بـ المصرف بالشراكة مع بعض الشركات الرائدة في التكنولوجيا (مثل SAP، وECM، ومايكروسوفت). جديرٌ بالذكر، أن الهدف الرئيسي هو تحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات الأساسية في المصرف، وسيعمل البرنامج على تمكين المصرف من الاستفادة من التغيرات الرقمية السريعة، مما يؤدي إلى مزيد من التكامل والترابط بين أنظمة تكنولوجيا المعلومات والبيانات للمضي نحو "مكان العمل الرقمي". زيادةً على ذلك، كشفت الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كوفيد-19 عن ضرورة التكيف مع طريقة العمل عن بُعد. وفي هذا الصدد، يقدم المصرف العديد من الخدمات التي تُسهل التشغيل الآلي للعمليات الحيوية بكفاءة، مما يمكن الموظفين من أداء مهامهم في أي وقت ومن أي مكان بسلاسة، مما يؤدي إلى تغيير ثقافي ملموس يمُهد الطريق لمرحلة التحول الرقمي فنمضي بمزيد من الكفاءة والفعالية نحو تحقيق أهدافنا التنموية.

ومن هذا المنطلق، يمضي المصرف بخطة التحول الرقمي، وتطوير أعماله وخدماته، وإضافة العديد من الميزات التقنية المبتكرة التي ستمكن الموظفين والجهات المعنية من إجراء المعاملات بسرعة ومرونة وأمان. كما يلتزم المصرف بمراجعة هذه الخدمات وتقييمها بشكل مستمر لتوفير بيئة عمل رقمية سهلة ومريحة.

إدارة المخاطر

تُعد الإدارة الفعالة للمخاطر أمرًا أساسيًا للمصرف لتحقيق مهمته التنموية مع الحفاظ على الاستدامة المالية، التي تتحقق من خلال الفهم الكافي والواضح للمخاطر الحالية والناشئة لضمان منظور شامل لجميع المخاطر.

تخضع عملية إدارة المخاطر لثلاثة مبادئ رئيسية وهي: 1) الموازنة المستمرة بين المخاطر والعائد والأثر التنموي، 2) التحلي بالانتقائية إلى أقصى حد عند ممارسة الأنشطة التي قد تؤدي إلى تأثير سلبي على سمعة المصرف، 3) تقاسم المسؤولية والمساءلة عن إدارة المخاطر عبر المصرف لأنها تقع على جميع المستويات من مجلس الإدارة إلى أعضاء مجلس الإدارة والخبراء المعنيين.

تسهم عدة لجان على مستوى مجلس الإدارة والإدارة في إدارة المخاطر (لجنة التدقيق، لجنة الائتمان، لجنة إدارة المخاطر، ولجنة إدارة المحافظ وغيرها).

وفي عامي 2022 و2023، واصل المصرف العمل وفق نظام قوي لإدارة هذه المخاطر، والذي يتضمن الالتزام الصارم بجميع السياسات والحدود الدنيا ضمن إطار إدارة المخاطر.

تصنيف المصرف

شهد هذا العام حصول المصرف على أعلى تصنيف ائتماني "AAA" من وكالة التصنيف الائتماني اليابانية، بالإضافة إلى ترقية توقعات أدائه من "مستقر" إلى "إيجابي" من قبل وكالة التصنيف العالمية ستاندرد آند بورز، إلى جانب تأكيد تصنيف وكالة موديز وستاندرد آند بورز "Aa2" و"AA" على الترتيب. وتعتمد هذه التصنيفات القوية على دور المصرف في تطوير السياسات وتوسيع نطاق التمويل للمشروعات ذات الأولوية عالية التأثير في إفريقيا، بما يتماشى مع التركيز المتجدد على أن يكون ذلك مضاعفًا للأثر التنموي وتحقيق أقصى فعالية للتدخلات التنموية. كما تعترف التصنيفات أيضًا بالزيادة الأخيرة التي حققها المصرف في التمويل المباشر (الموافقات والسحوبات)، مما يمثل مرحلة جديدة في توسيع نطاق الإقراض التنموي للمصرف، ونظرًا إلى التقدم الكبير الذي يوفره الوضع المالي القوي للمصرف إلى جانب هوامش الربح المحافظة والدعم التاريخي الثابت من مساهميه والجهات المعنية الأخرى، فمن المتوقع أن يحافظ المصرف على هذه الدَفعَة في نمو الإقراض، إلى جانب فتح المزيد من المشروعات والمبادرات البارزة والتأثير على مزيد من المواطنين المستهدفين.

الامتثال

ترتكز ثقافة المصرف على النزاهة والشفافية، ما يعزز فعالية أنشطته التنموية ونجاحها. وبناءً عليه، يُشدد المصرف على موظفيه والمستفيدين من المشروع بضرورة الالتزام بأعلى معايير النزاهة والمحافظة عليها، كما يتولى رئيس وحدة الامتثال والنزاهة التابعة لمكتب الرئيس تحديد مخاطر عدم الامتثال للمصرف وتقييمها وتقديم المشورة والمراقبة والإبلاغ عن تلك المخاطر المتعلقة بالعقوبات التنظيمية أو الإدارية أو الخسائر المالية أو الأضرار التي تلحق بالسمعة نتيجة لعدم الامتثال للوائح ومعايير السلوك أو الممارسات المهنية السليمة.

بلغ صافي دخل المصرف 168.4 مليون دولار أمريكي بنهاية يونيو 2023 مقارنة بسالب 273.5 مليون دولار أمريكي في يونيو 2022، أي بزيادة قدرها 441.9 مليون دولار أمريكي، ويمكن أن يعزى هذا التحسن الكبير إلى الأداء الأفضل للأسواق المالية والظروف الاقتصادية.

الأداء المالي

بلغ صافي دخل المصرف 168.4 مليون دولار أمريكي بنهاية يونيو 2023 مقارنة بسالب 273.5 مليون دولار أمريكي في يونيو 2022، أي بزيادة قدرها 441.9 مليون دولار أمريكي، ويمكن أن يعزى هذا التحسن الكبير إلى الأداء الأفضل للأسواق المالية والظروف الاقتصادية، وعلى الرغم من التحديات التي واجهها المصرف في السنوات السابقة، تمكن المصرف من اجتياز ظروف السوق والاستفادة من الفرص، ما أدى إلى زيادة جديرة بالثناء في صافي الدخل، ويعكس هذا الإنجاز مرونة المصرف وقدرته على التكيف مع ديناميات السوق المتغيرة، ما أسهم في نهاية المطاف في نجاحه المالي الشامل.

2-4 تعزيز القدرات المؤسسية والتنظيمية للمصرف

الهيكل التنظيمي

يُعد الهيكل التنظيمي أحد ركائز تنفيذ الإستراتيجية العشرية 2030، وبناءً عليه، أعاد المصرف النظر في مراجعة الهيكل التنظيمي، والوظائف، وطبيعتها لتتوافق مع متطلبات تنفيذ الإستراتيجية وتوفير الخبرات اللازمة لمواكبة الزيادة في النشاط التمويلي للمصرف على مستوى المحاور الإستراتيجية.

تحقيقًا لهذه الغاية، بدأ المصرف بإعادة هيكلة بعض أقسام الأعمال الأساسية لديه للتحول من الوحدات التشغيلية ذات التركيز الإقليمي إلى نهج أكثر إستراتيجية يستند إلى المحاور مع الحفاظ على الاهتمام اللازم لخدمة التوزيع الإقليمي الذي كان لديه من قبل. وعلى هذا النحو، ستتحول عمليات القطاع العام من الأقسام القائمة على المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف، وهي شرق إفريقيا وجنوبها وغرب إفريقيا ووسطها، إلى الأقسام القائمة على المحاور الإستراتيجية لـ المصرف إلى جانب وحدات أعمال أصغر داخل كل قسم مخصصة للمناطق كما ورد أعلاه.

إضافة إلى ذلك، وتماشيًا مع توجه المصرف نحو أسواق المال كوسيلة لتوسيع موارده المالية، وسَّع المصرف دائرة استثماراته من خلال إضافة دور رئيس علاقات المستثمرين، ليكون بمنزلة العلاقات العامة المالية للمصرف.

مع استمرار المؤسسة في النمو من حيث الحجم والعمليات، سيستمر المصرف في تقييم احتياجاته وتعديلها لتقييد وحدات أعماله بتقديم أفضل خدمة إلى المستفيدين والجهات المعنية داخليًا وخارجيًا.

بناء رأس المال البشري

- **برامج التدريب وبناء القدرات**

يدرك المصرف أن قوته الحقيقية لا تستمد فقط من أصوله المالية، لكن من قدرته على الاستفادة بشكل فعال من هذه الأصول لتحقيق الأهداف الإستراتيجية التي تعزز في نهاية المطاف رفاهية المستفيدين، كما يدرك أن هذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال جذب موظفين ذوي كفاءة عالية والحفاظ عليهم.

على هذا الأساس، يصيغ المصرف خطة تدريب سنوية طموحة تأخذ في الحسبان احتياجات كل من موظفيه والمنظمة نفسها، والهدف الأساسي هو التأكد من أن موظفيه يمكنهم تحقيق أهدافهم بنجاح، وبالتالي تمكين المنظمة من تحقيق مهمتها الشاملة.

تنطوي خطة التدريب هذه على مجموعة متنوعة من المكونات، تشمل برامج التدريب الداخلية والشخصية وعبر الإنترنت، بالإضافة إلى فرص إعارة الموظفين إلى منظمات مماثلة، تمكن هذه المبادرات موظفو المصرف من توسيع معارفهم، واكتساب مهارات جديدة، وتعزيز خبراتهم الحالية.

- **برنامج المهنيين الشباب**

في إطار سعيه لاستقطاب الكوادر البشرية ذات الكفاءات العالية، أطلق المصرف "برنامج المهنيين الشباب"؛ حيث يتم اختيار الخريجين الموهوبين ذوي المؤهلات الأكاديمية العالية وتدريبهم في أقسام المصرف المختلفة لمدة سنتين إلى ثلاث سنوات، بالإضافة إلى إلحاقهم في دورات تدريبية في مؤسسات دولية مماثلة. وقد أكملت الدفعتان الأولى والثانية من البرنامج تدريبهما وتم تعيينهما في الأقسام المختلفة. في العام 2022، أطلق المصرف الدفعة الثالثة من برنامج المهنيين الشباب.

- **تفاعل الموظفين والثقافة التنظيمية**

يعتمد تنفيذ إستراتيجيات المنظمات بفاعلية بشكل أساسي على إشراك الموظفين والثقافة التنظيمية، وكان المصرف سباقاً في مساعيه الرامية إلى ترسيخ ثقافة تعزز الابتكار والمساواة والشفافية؛ حيث يعمل هذا النهج على تعزيز إشراك الموظفين وتنمية الشعور بالارتباط والملكية داخل المنظمة. تقود هذه المبادرة إدارة الموارد البشرية والإدارية في المصرف، التي وضعت تحسين بيئة العمل بين أهدافها الإدارية. يشمل ذلك تنفيذ المبادرات ومؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) التي تهدف إلى تحقيق هذا الهدف.

- **برنامج تنمية المهارات القيادية**

يدرك المصرف أن قدرته على الاستمرار في تنفيذ مهمته تعتمد على تأمين استمرارية أعماله، التي تعتمد على القيادة القوية والقوى العاملة المشاركة من بين عوامل أخرى.

بدءًا من العام 2022، أطلق المصرف مبادرة شاملة لإعداد مديريه المبتدئين لتولي أدوار قيادية في المستقبل، كان الغرض من تصميم هذا البرنامج الذي يتكون من مرحلتين ويستكمل عبر جلسات تدريب مستمرة، هو تسهيل التعلُّم المتواصل؛ فضلاً عن ذلك، قدم المصرف لرؤساء الأقسام والمستشارين لديه تدريبًا عالي المستوى في مجال الاتصالات إلى جانب تزويدهم بالمهارات اللازمة كي يتمكنوا من دعم فِرق عملهم وتعزيز التواصل الفعال.

الفصل 05

الخلاصة والخطوات المقبلة

1-5 الخلاصة

إن رحلتنا من تمويل العملية حتى بلوغ النتائج رحلة في غاية الأهمية، وقد أحرز المصرف تقدمًا قويًا لضمان توجيه المستوى المناسب من التركيز نحو فعالية التنمية. ونتيجة لذلك، أسهم المصرف في تحقيق أثر تنموي كبير، كما يتضح في النتائج التي حققها المصرف والتي عرضناها في الفصول السابقة.

نحو إطار قياس نتائج المصرف (RMF)

لتوحيد جهوده وتعزيزها نحو نظام أكثر كفاءة يمكنه قياس فعالية تطوير عملياته والإبلاغ بها، سيشرع المصرف، خلال العام 2024، في إنشاء إطار إدارة النتائج التفصيلي (BRMF) الخاص به استنادًا إلى تحليل شامل لإستراتيجية المصرف وأنشطته، بالإضافة إلى مقارنة أطر النتائج الخاصة بمؤسسات التنمية المتعددة الأطراف النظيرة. سيتتبع إطار قياس النتائج مؤشرات المصرف الرئيسية عبر مستويات النتائج الثلاثة كما هو مُبين في مستند الإستراتيجية وموضح في الشكل الآتي.

الشكل 10: مستويات النتائج الإستراتيجية

المستوى 01

سياق التنمية

تقارير عن نتائج التنمية طويلة المدى لإفريقيا والالتزام العربي الإفريقي وتطلعات القادة العرب والأفارقة

المستوى 02

نتائج المستفيدين

تعكس نتائج المستفيدين الذين ينفذون العمليات المدعومة من المصرف

المستوى 03

الأداء

تقارير عن الكفاءة والفعالية التشغيلية والتنظيمية

سيوفر إطار النتائج منصة مناسبة للإبلاغ بإنجازات المصرف الأساسية فيما يتعلق بمؤشرات التنمية على مختلف المستويات. وسيتم دعمها بمجموعات أدوات خاصة لضمان الجودة منذ الإعداد، وخلال التنفيذ، وعند الانتهاء، وفي مرحلة ما بعد التقييم، بناءً على دورة تربط بين الإستراتيجية وبطاقة الأداء المبنية على النتائج ونظام إعداد التقارير كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل 11: إطار إدارة نتائج المصرف (BRMF)

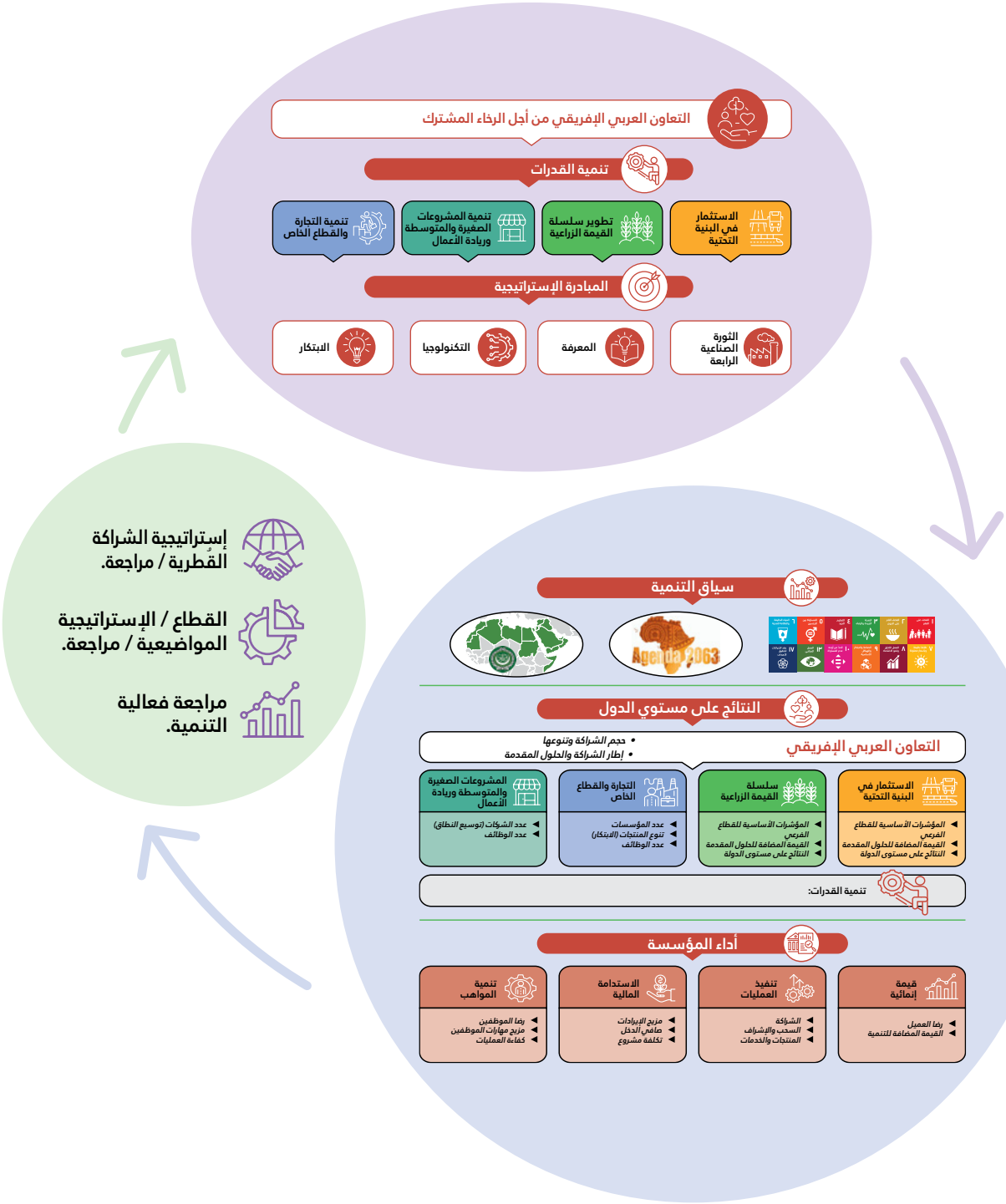

قد يتضمن نظام التقارير المُقترح التقارير الآتية:

1. إستراتيجيات التكامل الإقليمي.
2. إستراتيجيات الشراكة القطرية.
3. تقارير مراجعة القطاعات.
4. تقارير إدارة المحافظ القُطرية.
5. مراجعة فعالية التنمية.
6. تقارير اكتمال المشروعات.
7. تقارير التقييم اللاحق.

لذلك، سيتم تشكيل فريق متخصص بقيادة إدارة الإستراتيجية لإعداد إطار قياس النتائج التفصيلي، والمبادئ التوجيهية ومجموعات الأدوات ذات الصلة، ونظام إعداد التقارير المناسب، ونماذج التقارير المختلفة.

2-5 ملخص النتائج

وصل إجمالي التمويل الذي قدمه المصرف إلى 1,821.4 مليون دولار أمريكي في العام 2022، 2,241.3 مليون دولار أمريكي في العام 2023؛ إضافةً إلى ذلك، طوَّر المصرف بعض البرامج المخصصة،وقد شمل ذلك من بين جملة أمور، تعهدًا بقيمة مليار دولار أمريكي من قبل المصرف لتمويل برنامج الأمن الغذائي الذي تبلغ قيمته 10 مليارات دولار أمريكي المقدم من مجموعة التنسيق العربية، والذي يهدف إلى تقديم الدعم من قِبل أعضاء المجموعة إلى البلدان الأعضاء والمستفيدة من خلال استكمال جهودها الوطنية في مجال الأمن الغذائي لمعالجة الأزمة الغذائية المستمرة وتعزيز قدرتها على مواجهة صدمات الأمن الغذائي في المستقبل. سيوسع البرنامج جهود المصرف لتعزيز الأمن الغذائي المُستدام ويسرعها، ما سيوفر دعمًا فوريًا للأمن الغذائي في البلدان المستفيدة، وتحسين أنظمة الزراعة والغذاء على المستويين الوطني والإقليمي لتحقيق الاستدامة والقدرة على الصمود على المدى الطويل. جميع البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وغير العربية مؤهلة للاستفادة من هذا التعهد، وستكون للمبادرة مخصصات من كافة النوافذ التي يوفرها المصرف، ومن المتوقع أن يتم تنفيذها خلال عامي 2024-2025. المبدأ التوجيهي الرئيسي هو أن العمليات الواردة في هذا التعهد يجب أن تسهم بشكل مباشر في تحقيق هدف "تعزيز الأمن الغذائي في إفريقيا".

أدناه ملخص لنتائج المشروعات والمِنح المنجزة في عامي 2022-2023:

إنشاء 514 كيلومترًا من شبكة الطرق.	**حصول 30,000 من المواطنين على التمويل متناهي الصغر.**
إنتاج 5,100 م3/يوم من المياه النظيفة.	**إنشاء 250 شركة صغيرة ومتوسطة.**
إنشاء 19,320 مترًا مربعًا من الوحدات الصحية الجديدة وتجهيزها.	**تدريب 500 شخص في مجالات مختلفة.**
تشييد 48,915 مترًا مربعًا من المرافق التعليمية وتجهيزها.	**تنظيم 68 منتدى.**
تطوير 7,500 هكتار من الأراضي الزراعية وريها.	**استفاد 6,000,000 شخص من الخدمات المذكورة أعلاه.**

3-5 التحديات الرئيسية والخطوات المقبلة

إفريقيا قارة الفرص العظيمة؛ وذلك لوفرة الموارد الطبيعية بها والإمكانات غير المستغلة في العديد من القطاعات. لقد حققت الدول في المنطقة تقدمًا كبيرًا في مجال التنمية، ولكن مهمتنا لا تزال مستمرة. وعلى الرغم من تحقيق عدد من البلدان في إفريقيا لبعض الإنجازات الجيدة، لا شك أن هناك تحديات كبيرة لا زالت تواجه القارة. تتراوح هذه التحديات بين النمو المُستدام والشامل، وعدم تنويع الأنشطة الاقتصادية، والاعتماد المفرط على الصناعات الاستخراجية، والفقر والجوع بخلاف الفقر في المناطق الحضرية؛ فضلاً عن الخدمات التعليمية والصحية المتخلفة، والبطالة، والبنية التحتية الضعيفة وغير الملائمة للطرق، ومصادر الطاقة غير الكافية وغير الموثوقة ومشكلة تغير المناخ.

تضاعفت هذه التحديات بسبب العديد من التطورات العالمية، مثل جائحة كورونا، والأزمة المستمرة في أوروبا الشرقية، وأزمة تكلفة المعيشة، وضيق الأوضاع المالية التي أثرت في النشاط الاقتصادي العالمي في 2022-2023، ما أدى إلى نمو اقتصادي أقل سرعة، وارتفاع التضخم، والعجز المالي، ونقص الغذاء، وانقطاع إمدادات الطاقة. وقد أدت كل هذه المشكلات إلى زيادة تدهور الأوضاع الاقتصادية المضطربة بالفعل في البلدان المستفيدة من المصرف، مما تسبب في ضغوط إضافية على مواردها المحدودة.

على الرغم من أن الدول الإفريقية شهدت نمواً اقتصادياً جيدًا، فإن ذلك لم يُترجم بالضرورة في صورة توفير فرص عمل لائقة. ويرجع هذا النمو بشكل رئيسي إلى الصناعات الاستخراجية التي لا يكون لها تأثير يذكر. سيظل المصرف يولي اهتمامًا خاصًا لجعل مساعي النمو شاملة ومستدامة، فضلاً عن زيادة إمكانية حصول المشروعات القابلة للاستمرار ضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل المعقول والإسهام في الحد من تحديات النمو الاقتصادي في إفريقيا.

ولتعزيز المكاسب المحرزة في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة، سيحاول المصرف مواءمة برامجه وأنشطته مع القطاعات الاجتماعية، وكذلك جعل آليات الأمن الغذائي والتخفيف من آثار تغير المناخ جزءًا من أجندة إفريقيا الإستراتيجية. وفي هذا الصدد، يدرك المصرف تمام الإدراك أن مهمة التعامل مع تحديات الأمن الغذائي العالمي تتطلب تكثيف الجهود من شركاء التنمية والشركاء في العمل الإنساني. ويتطلب تطوير صناعة الأغذية وسلاسل القيمة زيادة مشاركة الشركاء بما في ذلك مستثمري القطاع الخاص واستخدام التكنولوجيا لتسريع الأمن الغذائي العالمي والقضاء على الفقر والجوع.

سيواصل المصرف دعم الدول الإفريقية في جهودها التنموية من خلال بناء القدرات والدعم المالي.

على نحو مماثل، يشكل التكامل الإقليمي عنصرًا أساسيًا في الحفاظ على زخم النمو في البلدان الإفريقية، وبالتالي فإن تكامل اقتصادات البلدان الإفريقية سيحقق فوائد مثل الأسواق الكبيرة، وفعالية أكثر على الطلب، وإنتاجية معزَّزة، كما سيتسم بالقدرة التنافسية، وتعزيز التعاون والمشروعات المشتركة بما في ذلك الأنشطة العابرة للحدود، في حين تهدف مبادرة "تبادل الخبرات" التي أطلقها المصرف إلى نقل المعرفة وتبادل الخبرات بين البلدان المستفيدة والأعضاء.

لسنوات عديدة، تم تعويض انخفاض مستويات الاستثمار الخاص في البلدان المستفيدة من المصرف من خلال النفقات العامة. ومع ذلك، وفي مواجهة نقاط الضعف المتزايدة المتعلقة بالديون العامة، فمن غير الواضح إلى متى يمكن أن يستمر هذا الاتجاه. سعت بعض البلدان إلى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، لكن هذه الجهود حققت درجات متفاوتة من النجاح، وتماشياً مع الميزانية المحدودة للحكومة في تمويل التنمية الوطنية، فإن زيادة دور القطاع الخاص سيحقق تنمية مستدامة وشاملة. وتجدر الإشارة إلى أن هناك إمكانات هائلة لتحفيز الأموال الخاصة للاستثمار في البنية التحتية، لأن الاستثمار الرأسمالي طويل الأجل الذي لا ينشأ عنه ديون لن يساعد على تلبية احتياجات البنية التحتية في المنطقة فحسب، بل سيعمل أيضًا على تعميق أسواق رأس المال، وتشجيع المزيد من التكامل التجاري، وتوفير عوائد أعلى بكثير لرأس المال المتزايد.

سيواصل المصرف، من خلال برامجه المختلفة، جهوده الرامية إلى تعزيز القطاع الخاص في البلدان المستفيدة. إذا تمكن القطاع الخاص من الوصول إلى الموارد المالية المناسبة لأنشطته التجارية والتصنيعية، فيمكنه توفير فرص العمل وتحقيق الإيرادات لعدد كبير من الأشخاص وتقليل الضغط على الموارد المحدودة للحكومات، وبالتالي يصبح محركًا فعالاً للتنمية والنمو الاقتصادي المُستدام والشامل. وسيواصل المصرف تقديم خطوطه الائتمانية قصيرة ومتوسطة الأجل لدعم القطاع الخاص.

كما سيواصل دعم الدول الإفريقية في جهودها التنموية من خلال بناء القدرات والدعم المالي، وفي هذا الصدد، فإن المصرف على استعداد لاكتشاف فرص التعاون والتآزر مع جميع الجهات المعنية، بما في ذلك المؤسسات الشقيقة وجميع شركاء التنمية الآخرين لدعم المنطقة في التغلب على تحديات النمو المُستدام والأكثر شمولاً في إفريقيا.

إن المصرف حريص على التعاون مع جميع الشركاء وعلى استعداد لذلك من أجل التضافر وتحسين استخدام الموارد المالية للتصدي للمستويات المرتفعة من الفقر والبطالة التي تواجهها الدول الإفريقية ولإرساء الأساس لمستقبل أفضل.

معاً من أجل إفريقيا

إقرار:

تم إنتاج هذا الوثيقة من قبل فريق العمل الخاص لإعداد تقرير فعالية التنمية الأول لـ المصرف في 2022/2023. ويود فريق العمل أن يعرب عن خالص شكره وتقديره لدعم الموظفين من جميع إدارات المصرف، الذين عملوا معنا بشكل وثيق وبذلوا جهودًا إضافية لتحقيق أهداف المصرف وغاياته وضمان فعالية تطوير عمليات المصرف.

مكتب القاهرة
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا
البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير، 72ب المعهد
الاشتراكي، المنتزة، هليوبوليس (7)،
محافظة القاهرة 11341
جمهورية مصر العربية
هاتف/فاكس: 4502021-2-202+
البريد الإلكتروني: badea@badea.org

المكتب الرئيسي
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا
برج العامرية، حي العليا،
طريق الملك فهد، مبنى رقم 7922،
الرقم الفرعي 4091، الرمز البريدي 12333
الرياض – المملكة العربية السعودية
هاتف: 112881180-966+
فاكس: 112881181-966+
البريد الإلكتروني: badea@badea.org
www.badea.org